

عدد خاص

58

تصدر كل شهرين
عن مجلس الأمة
-الجزائر-

مجلس الأمة

العدد الثامن والخمسون - سبتمبر 2013

الإتصال المبرهنات

قل من أنت قبل أن يقول
عني الآخرون ما لا يلزم



من أولويات مجلس الأمة

التواصل .. التفاعل .. والإصغاء

الاتصال المؤسسي

04	المؤسسات السياسية وتحدي تطوير قنوات الاتصال.. قل من أنت قبل أن يقول عنك الآخرون ما لا يلزم
6	الاتصال المؤسسي في البرلمان «كيف يمكن تحويل الصورة النمطية.. إلى صورة حية تفاعلية»
08	حتميات تنشيط قنوات الاتصال
09	عملية الاتصال بين أدوات تقليدية تأكلت.. وصعوبة التحكم في الطفرات المتسارعة لعالم الاتصال
10	مستويات الاتصال البرلماني تجارب.. نماذج.. وصور: من فرنسا.. إلى أمريكا.. مروراً بكندا
17	خصوصياتنا في مجلس الأمة: التجربة محل تقييم.. ورئيس المجلس يضع هذا الانشغال في صدارة الأولويات
18	عناصر في مشهد الاتصال المباشر
20	• قبّة الجسات.. وقضاء للتفاعل مع المحيط الوطني والخارجي
22	• مرافق.. بمثابة جسور
23	• إعلام الجمهور
29	• الإعلاميون في رحاب المجلس البروتوكول المؤسسي.. لا ينفي (الجميلية)
30	• التغطية السمعية المرئية للنشاط التثريبي والإقابي والبرلماني لمجلس الأمة
31	• الموقع الإلكتروني لمجلس الأمة
35	الاتصال المؤسسي.. والعوائق التي (تجز) المعلومات !!



دورية تصدر عن مجلس الأمة

الرئيس الشرفي:
السيد عبد القادر بن صالح
رئيس مجلس الأمة

رئيس التحرير مسؤول النشر
محمد هلوب

مستشارا التحرير
عمار بخوش،
نصيرة بن قرنة

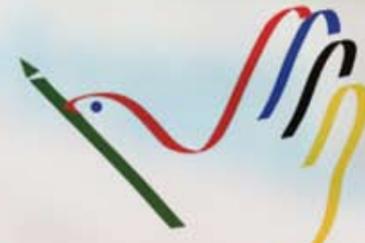
هيئة التحرير
كريمة بنود
سعاد بكار بنت طاعة الله
شهرزاد لورقيوي
غيبوب آمال

الصور: المصلحة التقنية
لمجلس الأمة

الإخراج:
عبد الرحمان بوشايب

الطباعة: المؤسسة الوطنية
للنشر والإشهار (anep) روية

ر.ت.م.و: 2641 - 1112
الإيداع القانوني: 98 - 1223
العنوان: 07 شارع زروت يوسف
المهاتف: 021 74 60 59
الفاكس: 021 74 60 83
البريد الإلكتروني:
revue@majliselouma.dz



يوم وطني للصحافة

«إن إحتفالكم باليوم العالمي لحرية الصحافة فرصة ثمينة لنا جميعا أغتتمها لمخاطبتكم بالنظر إلى رسالة ودور القطاع الفعال ماضيا وحاضرا وقد آليت على نفسي أن لا أدع هذا الحدث يمر، وأنا خارج الوطن لأجدد عزم الدولة على تمكين الصحافة الوطنية والإعلام من الآليات القانونية ومختلف أشكال الدعم لأداء مهامها النبيلة دون قيود على حريتها لتنبؤا المكانة المرموقة التي تستحقها في عالم المعلوماتية والمعرفة.

ونظرا لمكانة هذا القطاع في ترقية الإنسان والدفاع عن مقومات المجتمع، والإسهام في التنمية الشاملة، قررت ترسيم يوم وطني للصحافة، أسوة بالفئات المهنية والاجتماعية الأخرى، يوم 22 أكتوبر القادم تخليدا لتاريخ صدور أول عدد من جريدة + المقاومة الجزائرية+ في 22 أكتوبر 1955 الناطقة باسم جبهة وجيش التحرير الوطني لاسيما ونحن في رحاب الذكرى الخمسين للاستقلال الوطني.

وإذ أنه بجهودكم وتضحيات الأجيال المتعاقبة من نساء ورجال مهنة المصاعب، أهنتكم جميعا على هذا المكسب الجديد عرفانا بنضالاتكم ووفاء لإسهاماتكم وتمكيننا لربط التواصل بين الأجيال خدمة لرفي الأمة وسوددها».

رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة
(رسالة موجهة إلى الأسرة الإعلامية الجزائرية
بمناسبة اليوم العالمي لحرية الصحافة)
2 ماي 2013

قل من أنت قبل أن يقول عنك الآخرون ما لا يلزم

لقد وصلنا إلى مرحلة تجاوزت الحديث اليوم عن الحكومة الالكترونية بل عن الحكومة الذكية وكذا الأمر بالنسبة للاتصال المؤسساتي، فلا حديث اليوم عن شكله الكلاسيكي، ولكن التوجه يتكسر نحو أشكال جديدة مسايرة لمتطلبات العصر وتحولاته.. ومتدفقة بتسارع مذهل ومتزايد!

من المهم -إذن- تدعيم الاتصالات في مؤسسات الدولة والربط بينها وبين المتعاملين وتعميق الفهم لمختلف أساليب التفاعل الاجتماعي.. قصد خلق بيئة مؤسساتية فاعلة ومؤثرة وواعية تساعد الأفراد على المشاركة السياسية وتسمح للسلطة بالاستجابة لتطلعات شعوبها وخدمة أهدافها.

وأول خطوة تبدأ من داخل المؤسسة أي من خلال تطوير مفاهيم ومدركات ومعارف ومعنويات القوى العاملة بها، ذلك أن تحقيق المؤسسة لأهدافها مرهون بدرجة أساسية بمعرفة أعضائها بها وبفهمهم للدور الذي يجب أن يؤديه للإسهام في تحقيقها، الأمر الذي ينعكس على أدائها داخل المؤسسة وعلى تكوين ونقل صورة عنها للجمهور الخارجي.

فكلما ازدادت فعالية العملية الاتصالية بين المؤسسة وبين الجهات التي تتعامل معها ازدادت درجة تقدير المؤسسة لدى هذه الجهات، الأمر الذي يفضي إلى الرقي بسمعة المؤسسة.

ولقد انتهجت الجزائر، سياسة إصلاحات هياكل الدولة قصد تحديث أجهزتها وإثرائها بما يتماشى مع المتغيرات الدولية الحديثة ويجسد مبدأ الديمقراطية. وفي هذا السياق فإن مجال الاتصال المؤسساتي يبقى في حاجة إلى مسايرة التحولات وتجاوز الانحسار في قوالب (جامدة)..

لقد أصبحت مناقشة هذه
الإشكالية ومحاولة اضاءة أضواء
كاشفة عليها أكثر إلحاحا.

التحرير

لا يمكننا أن لا نتواصل، «قل من أنت قبل أن يقول الآخرون عنك ما لا يلزم» .. وهذا التواصل تحكمه القواعد المهنية والعملية والأخلاقية.. حتى يتسنى له أن يكون فعالا..

إن (العملية الاتصالية) عملية دينامية دائرية، فالمصدر أو المرسل حامل الفكرة يقوم بترميز الرسالة مستخدما القناة في اتجاه المتلقي، الذي يقوم بفك الرسالة وإحداث رجوع الصدى، والذي بدوره يعيد عملية الترميز والتحويل والفك.

وكلما كانت الدقة والاحكام في عملية التواصل قل عامل التشويش، وكلما انعدم التواصل أو أقيم بشكل غير لائق وغير محكم فسح المجال للتضليل والاشاعة..

ومع التطور الهائل لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات، شهد العصر الحالي أزمة اتصال تواجهها الكثير من المؤسسات، خاصة مع تعدد مصادر المعلومات التي أضحت لا تعرف حدود جغرافية ولا زمانية ولا يوطرها قانون وأحيانا لا مرجعية أخلاقية لها.

إنها أزمة أفقدت الاتصال المؤسساتي في الجزائر، وبعتراف من داخل المؤسسات القدرة على احداث الصدى المطلوب الذي يحقق المصدقية وثقة المواطن.

فالمواطن الجزائري اصبح، اليوم، يثق في الاشاعات والمعلومة التي يستقيها من مصادر (غير رسمية) عبر الشبكات الاجتماعية، وغيرها.. ويشكك في المعلومة الرسمية.. والسؤال: لماذا؟

إن الممارسة السياسية، اضحت، اليوم، مطالبة بالتكيف مع التحديات التي تواجهها الشعوب، ومواكبة التطلعات والاحتياجات الجديدة للمجتمعات لتكون في مستوى طموحات جماهيرها وذلك من خلال قيام المؤسسات السياسية بتطوير قنواتها الاتصالية وتهيئة الظروف للدخول في أجواء حكومات إلكترونية تقدم الخدمات الحكومية للمواطنين بطرق إلكترونية (نعم هذا ممكن،، ويمكن جدا).

الاتصال المؤسسي في البرلمان

«كيف يمكن تحويل الصورة النمطية.. إلى صورة حية تفاعلية»



وربما تتمكن من خلالها من أن توجهه نحو مسلك تخطط له.. يخدم أهدافها بالدرجة الأولى.. فإن لم يقل البرلمان اليوم من هو فسيقول آخرون عنه ما لا يلزم، لذا يجب إعادة قراءة الاتصال المؤسسي في البرلمان، وتبني المناهج الملائمة التي تبني الصورة الإيجابية عن البرلمان.

أمام هذا الواقع، أضحي البرلمان، اليوم، ملزم بمواكبة العصر إذا ما أراد أن يحافظ على مكانته ويلعب الدور المنوط به بوجه كامل، فيتفاعل مع المواطن التشاركي وأن يخطط بشكل استراتيجي لسبل، ووسائل، ورسالة.. في تواصله مع المواطن تسمح له ببناء صورة إيجابية عنه، من جهة، وتقوي مصداقيته والثقة فيه، من جهة أخرى. وتجعله مصدر للمعلومة الصادقة الغير مضللة التي تريد جهات أخرى ترويجه وتغلط بها الرأي العام

يعد البرلمان التعبير الأصيل له، على المحك. فقد ولي الزمان الذي كان يلعب فيه عضو البرلمان مصدر المعلومة حول الحياة السياسية والقرارات المتخذة للجهة المحلية التي يمثلها، فالوسائل الاجتماعية وتكنولوجيات المعلومات جعلت من المواطن البسيط يحظى بالمعلومة بشكل آني كما تتاح له فرصة التعليق عليها وابداء آرائه حولها ويجاب على تعليقاته في الحين..

باتفاق جميع القائمين على البرلمان عبر العالم، والباحثين والخبراء، فإن البرلمان كمؤسسة دولة يعيش في كل أنحاء العالم أزمة مصداقية وهيبة وبعد المسافة بين الممثلين وممثلهم.

فقد حولت وسائل التواصل حياة المواطن البسيط، ونمت فيه الرغبة في المشاركة في الحياة العامة والحياة السياسية.. الخ والتدخل فيما يخص شؤون حياته دون سيطر، الأمر الذي يجعل مبدأ التمثيل الذي

حتميات

تنشيط قنوات الاتصال

بين أدوات تقليدية تأكلت..

وصعوبة التحكم في الطفرات المتسارعة لعالم الاتصال

1 - بنية البرلمان المتميزة

على اختلاف العديد من مؤسسات الدولة كرئاسة الجمهورية، ورئاسة الحكومة، والمجالس الدستورية، والمحكمة العليا.. يتميز البرلمان ببنية إدارية خاصة به لا نجدها في غيره من المؤسسات. وتتكون هذه البنية من جهازين هما:

الجهاز السياسي (المكتب، الرئاسة، المجموعات البرلمانية، لجنة الشؤون العامة، اللجنة التنفيذية... الخ) الذي يكون مسؤولاً عن اتخاذ القرارات المتعلقة بالقضايا السياسية المطروحة أمام البرلمان. ويجسد تكوين هذه الهيئات في العادة التشكيلة السياسية للبرلمان المعني، أي أنها تضم الممثلين عن الأحزاب الحاكمة وأحزاب المعارضة. ويرأس هذه الهيئة اعتيادياً رئيس البرلمان.

الجهاز الإداري الذي يدعم عملية صنع القرار السياسي. وتؤدي هذه الوظيفة عموماً أمانة رأسها أمين عام أو كاتب يعمل تحت مسؤولية الناطق الرسمي أو الرئاسة، ويقدم هذا الجهاز خدمات إدارية وغير ذلك من خدمات الدعم لأعضاء البرلمان، بغض النظر عن الانتماءات السياسية لهؤلاء الأعضاء.

وتقوم البرلمانات بأعمالها بصورة رئيسية من خلال أنواع متعددة من اللجان (دائمة، وزارية، متخصصة، خاصة)، يكلف كل منها بمسؤولية الاهتمام بقطاع معين من شؤون الدولة، وتعكس تشكيلة كل لجنة وعدد أعضائها طبيعة التشكيلة السياسية للبرلمان.

وهذا التنوع غير المتجانس في تركيبة البرلمان من شأنه أن يجعل العملية الاتصالية البرلمانية أكثر تعقيداً. خاصة وأن الاتصال في حالة البرلمان لا ينطلق من مصدر واحد، بل هناك مجموعة من المصادر التي لها شرعية بث المعلومة.

2 - دواعي الاتصال

تؤدي البرلمانات عامة ثلاث وظائف رئيسية هي: سن القوانين، ومراقبة أداء السلطة التنفيذية، وتخصيص الموارد المالية لهيئات السلطة التنفيذية. وعلاوة على ذلك فإن البرلمانات في نظام الكومنولث، تضطلع بمهمة تشكيل الحكومة، وعادة ما يكون رئيس الوزراء هو الزعيم البرلماني للحزب أو لائتلاف الأحزاب التي يملك أكثرية المقاعد في البرلمان.

الحتمية الديمقراطية:

إن الدور الأساسي الذي يضطلع به البرلمان، اليوم، هو أن يكون باستمرار في استماع إلى مواطنيه، للتشريع لمصلحتهم. استماع يمكن وصفه بأنه اتصال متبادل بين القاعدة والقمة، أي بين المواطنين والبرلمان، وبين البرلمان والمواطنين.

فالبرلمان كمؤسسة دستورية تضطلع عموماً بمهام التشريع ومراقبة عمل الحكومة ومساءلتها، وتعلم المواطنين بكل أنشطتها وعملها وقراراتها.. فلا أحد ينفي أن الاتصال البرلماني يلعب دوراً رئيسياً في هيكله النقاش العام والديمقراطي. وحتى إن وجدت ساحات أخرى للحوارات السياسية، تبقى المناقشة والمساءلة في الجلسات العامة العلنية للبرلمان هي جوهر النقاش الديمقراطي، والرد على انشغالات المجتمع.

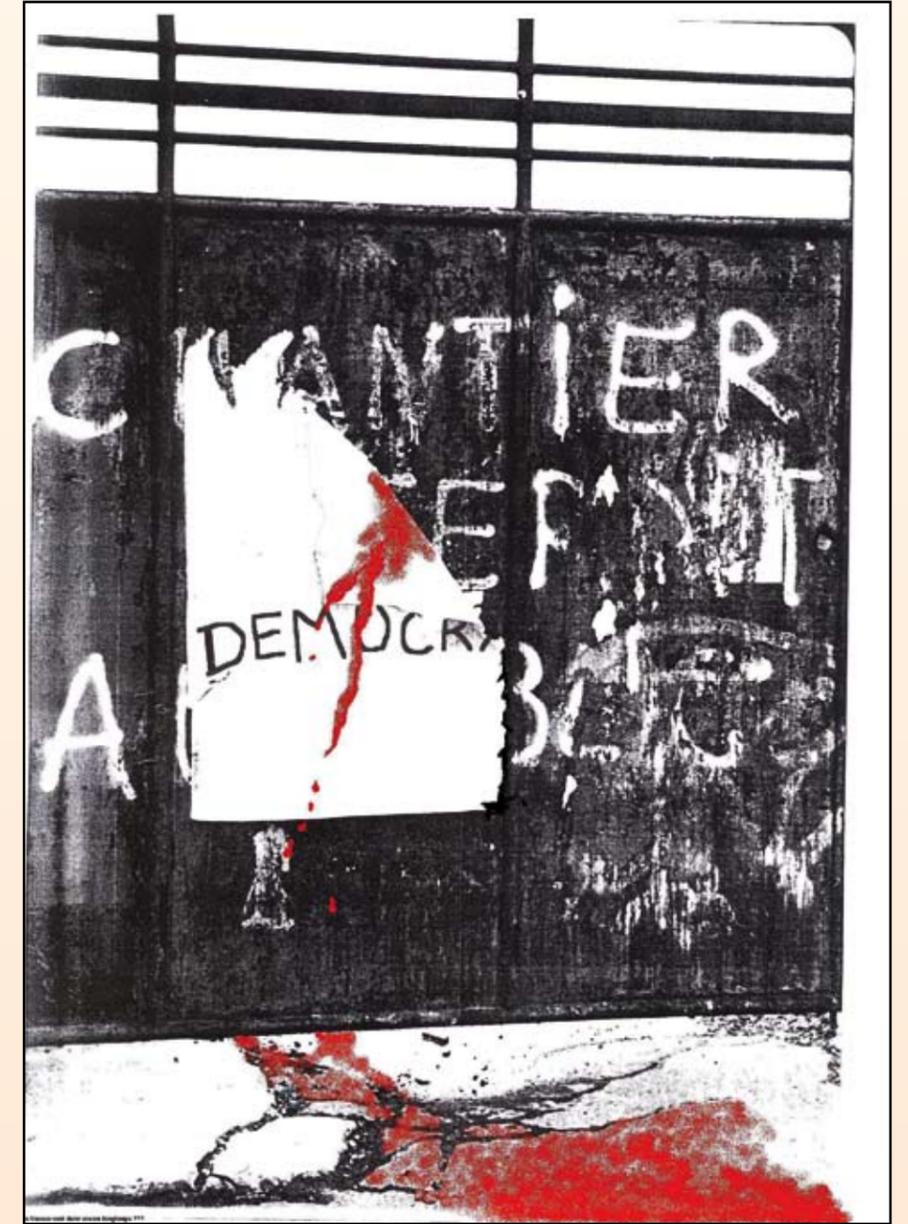
الحتمية المؤسسية:

ثلاثة أسباب رئيسية تدفع البرلمان إلى التواصل

الأولى، تعد البرلمانات اليوم جزءاً من عالم يعج بالتنافس، ففي البدايات الأولى كان البرلمان المؤسسة الوحيدة في الدولة التي تتمتع باحتكار الشرعية، والمصدر الوحيد للمعلومات السياسية، وأضحى اليوم يفتقد لهذا الاحتكار حيث أصبحت مؤسسات أخرى تنافسه. ففي المجال الرقابي أصبحت وسائل الإعلام تنافس البرلمان في هذا الدور، بينما تنافس الحكومة في نقل المعلومات، وذلك لتعدد العناصر الفاعلة المكونة للبرلمان على خلاف الحكومة.

ثانياً، لا يسلم البرلمان، على غرار الكثير من المؤسسات السياسية والعامة، من الانتقادات، فالتغيب البرلماني وعدم كفاءة بعض ممثليه، وتكاليفه المالية.. تلزم البرلمان على التبرير باستخدام جميع قنوات الاتصال المتاحة لديه.

ثالثاً، وأخيراً، في عالم يعج بالمعلومات أضحى من الضروري على المؤسسات البرلمانية أن تتواصل لوضوح الرؤيا فيما يخص نشاطاتها وتثبيت وجودها في الساحة الإعلامية. فمن خلال التواصل يمكن للبرلمان أن يبني صورة إيجابية عنه لدى المواطن، هذه الصورة ستسمح له، من جهة، أن يتعايش جنباً إلى جنب مع الحكومة، ومن جهة أخرى، تسمح له من تمرير رسالته.



اتصال برلماني مؤسسي يسعى إلى بناء صورة إيجابية لدى الجمهور، سواء تعلق الأمر بالجمهور الداخلي (أعضاء البرلمان والموظفين) أو الجمهور الخارجي (الحكومة، والمؤسسات الدستورية، والصحفيين، والمجتمع عامة..).

فتكوين الصورة الإيجابية أضحى اليوم مطلباً أساسياً تسعى البرلمانات عبر العالم أجمع إلى تحقيقه، وتفرضه الحتمية الديمقراطية والمؤسسية، وذلك على النحو التالي:

يعتبر التحدي الأساسي الذي تواجهه البرلمانات، اليوم، هو التغلب على الفجوة بين المكانة البارزة، والدور الهام اللذين يحوّلها الدستور لهما، وبين الغياب الشبه تام في المشهد الإعلامي.

ويضاف إلى هذا التحدي الصعوبات والمميزات المرتبطة بالاتصال البرلماني. فالاتصال البرلماني يتميز بكونه اتصالاً مؤسسياً منفصلاً تماماً عن الأجزاء المكونة للبرلمان، في حين يضطلع الأعضاء والأحزاب السياسية التي يتشكل منها بالاتصال السياسي.



البرلمان وتعدد المصادر التي لها شرعية بث المعلومة

هذا في حالة البرلمان المتكون من مجلسين، أما في حالة البرلمان بمجلس واحد فعلمية الاقتراح وإقرار القانون وإصداره تكون أسرع من سابقتها.

ومن ثم فإن بطء العملية البرلمانية (المصادقة على القوانين... الخ)، لتطلبها وقتاً للتحليل ومقارنة الأفكار، تجعل من عملية الاتصال البرلماني بطيئة على عكس مبدأ الاتصال الحديث، القائم على السرعة والآنية.

3 - تعقد الرسائل البرلمانية

إن بنية البرلمان السياسية والإدارية المتنوعة تعطي الشرعية لكثير من العناصر حقوق الاتصال وتوجيه رسالة، الأمر الذي يخلق تعدد الرسائل وتداخلها..

فبينما توجه مصلحة الاتصال رسالة عن القرار الذي تم اتخاذه على مستوى البرلمان، تقوم المجموعة البرلمانية بتوجيه رسالة توضح، من خلالها، موقفها السياسي من القرار المتخذ، وقد تجلب هذه الأخيرة اهتمام وسائل الإعلام أكثر من الأولى.. وهذا التعدد يعقد الرسالة البرلمانية، ممّا يتعارض ومبدأ البساطة للاتصال الحديث.

غير أن العملية التشريعية تتميز بالبطء وذلك لأنها تمر بمجموعة من المراحل، من جهة، وأنها ليست مقيدة، إن صح القول، ببعض الالتزامات المؤسسية، من جهة أخرى، وذلك على النحو التالي:

مراحل عملية سن القوانين

أ - مرحلة الاقتراح: يعود الاقتراح إما للسلطة التنفيذية أو للبرلمان أو لكليهما. ومشروع القانون لا يأخذ صفة القانون إلا إذا مر بعدة مراحل، نوضحها في المثال التالي، والذي يعود فيه الاقتراح للسلطة التنفيذية ويحال مشروع القانون على برلمان بمجلسين.

يقترح مجلس الوزراء مشروع القانون الذي يحال على البرلمان للمناقشة وأخذ القرار إما بالموافقة والمصادقة عليه، كما جاء من الحكومة، أو رفضه تماماً أو إجراء تعديلات عليه، ليرسل إلى مجلس الأعيان أو الشيوخ، ليدرس مشروع القانون كما جاء من النواب أو إعادته إلى النواب مع إجراء تعديلات طفيفة أو جوهرية عليه.

ب - مرحلة إقرار القانون: إذا صادق مجلس الأعيان (الشيوخ) بعد المناقشة على مشروع القانون المصادق عليه من قبل مجلس النواب، يصبح مشروع القانون قانوناً.

ت - إصدار القوانين: بعد المصادقة على مشروع القانون على مستوى مجلس الأعيان، يعلن مشروع القانون قانوناً ويصدر بصفة رسمية ويصبح ساري المفعول.

مستويات الاتصال البرلماني

1 - المستوى الأول:

2 - المستوى الثاني:

3 - المستوى الثالث:

4 - المستوى الرابع:

يميز المختصون بين أربع مستويات للاتصال البرلماني

والذي يطلق عليه لفظ المستوى العالي، ويخص الاتصال المؤسسي للبرلمان، ويركز على مبدأ التوضيح للجمهور العريض ووظيفة البرلمان، وتركيبته، وواجباته، ودوره، ووسائل الاتصال المتاحة له كالنشرية والأبواب المفتوحة، وموقع الإنترنت، ويوم الطفل البرلماني، والمحاضرات التي تنظم على مستوى قبة البرلمان... الخ

ويخص التحالفات السياسية التي تشكل المجموعات البرلمانية والتي تسعى إلى خدمة مصلحة الحزب ونجاحه السياسي والدفاع عن مصالحه ومكانته السياسية. ويلجأ هذا المستوى من الاتصال البرلماني إلى وسائل الإعلام الجماهيرية، من جهة، والاتصال السياسي، والتسويق السياسي، من جهة أخرى.

وهو المستوى السياسي، ويخص الاتصال الخاص بالبرلمانيين، الذين يحاولون تسويق صورتهم خدمة لمصالحهم ولإعادة انتخابهم، وفي ذلك يتوجهون إلى مختلف وسائل الإعلام الجماهيرية.

وهو المستوى الذي يخص تركيبة المجلس المتمثلة في اللجان البرلمانية والوفود البرلمانية ورئيس البرلمان الذين يلجؤون في اتصالهم إلى البيانات الصحفية والمؤتمرات الصحفية.

مع العلم أن الهدف من الاتصال البرلماني هو إعلام الجمهور والمواطن خاصة والصحافة (وسائل الإعلام) والمؤسسات السياسية بالقرارات المتخذة نتيجة العمل البرلماني.

فهذه المستويات يتجلى من خلالها صعوبة وتعدد الاتصال البرلماني خاصة بالنسبة للغرف السفلى أو الغرف النيابية، وتزداد تعقيدا مع الغرف البرلمانية الثانية أو الغرف العليا، وذلك لأن هذه الأخيرة تكون نتيجة اقتراع غير مباشر، ومن ثم فالحملة الانتخابية لن تهم ولن تستقطب إلا الهيئة الناخبة، هذا من جهة، وان للمجالس الثانية صلاحية رفض المشروع الذي صادقت عليها الغرفة الأولى وإحالتها على اللجنة المتساوية الأعضاء لإعادة النظر فيه، من جهة أخرى. الأمر الذي يعقد أكثر سياسة الاتصال للغرف الثانية.

فأفضل للبرلمان، اليوم، أن يستثمر في الموارد البشرية والمادية والتقنية الماكبة للتكنولوجيات الحديثة اللازمة لتنفيذ سياسة اتصالية ناجحة من أن يترك المجال لأخرين أن يقدموا نسخة خاصة به عن ما هو عليه، وما يقوم به، وما هو عمله الناجح، ولماذا اتخذت بعض الإجراءات أو بعض القرارات... الخ وفقا لتوجهاتهم الأيديولوجية والسياسية.. وخدمتا لمصالحهم، واستنادا لخبراتهم الخاصة..

ضرورة تفتن إليها العديد من البرلمانات عبر العالم والتي اتخذت خطوات هامة لتطوير هياكلها الاتصالية وما يناسب أهدافها، وقدمت تقدما كبيرا في تبني التكنولوجيات الحديثة وحازت باعتراف الجميع، حسب المعطيات التي تنقلها سبر الآراء، حول ثقة الجمهور بها.

فكيف يكون الاتصال المؤسسي في البرلمان؟ أو بالأحرى من يتكفل به؟ لمن يوجه؟ ما هو محتواه؟ وبأي الوسائل؟

هذا ما سوف نحاول إعطاء الاجابة عنه من خلال الفقرات التالية، منطلقين في العرض بالحديث عن المكلف بالاتصال باعتباره همزة الوصل الأساسية بين البرلمان ووسائل الاعلام وكذا الجمهور. فمن هو المكلف بالاتصال في البرلمان؟ وما مهامه؟

كيف تمارس عملية الاتصال

المكلف بالاتصال أو بالعلاقات العامة أو الناطق الرسمي للبرلمان تكون له علاقة وثيقة، مبينة على الاحترام المتبادل، مع كل هيئات البرلمان وبالدرجة الأولى مع مسؤوله الأول رئيس البرلمان.

ويتعين على المكلف بالاتصال أو بالعلاقات العامة أو المتحدث الرسمي، إن وجد، أن يكون ملما بكل (معتقدات) المسؤول وأن يتوفر له الاتصال المباشر به.

كما يجب أن يكون قادرا على الدخول في اتصال، ومقاطعة المسؤول في أشغاله، إن تطلب الأمر لإيصال الأنباء العاجلة إليه دون المرور بالمسؤول عن جدولة المواعيد أو بمساعدة آخر، حتى يتمكن من الاستجابة بسرعة للمسائل الاعلامية.

ولا ينجح المكلف بالاتصال أو بالعلاقات العامة أو المتحدث الرسمي في مهمته إن لم يكن ملما إماما دقيقا ووافيا لمعالم البرلمان، فإن كان لا يعرف بدقة متناهية الهيئة التي يمثله فلن يتمكن من أداء واجبه على أكمل وجه.

وظيفة المكلف بالاتصال يمكن أن تقسم إلى أدوار عديدة نذكر منها:

- العمل كمتحدث رسمي، يعقد جلسات إعلامية منتظمة أو خاصة

- إدارة النشاطات اليومية لهيئة الاتصال

- رسم الاستراتيجية الاتصالية ومخطط الاتصال على الأمد الطويل والقصير

- تقسيم العمل

- تخطيط وإدارة الحملات الاعلامية

- التعامل مع الاستفسارات الصحفية

- ترتيب المقابلات والجلسات الاعلامية للصحفيين مع المسؤولين في قبة البرلمان

- اطلاع المسؤولين والموظفين البرلمانيين على العلاقات الصحفية وردود الفعل الاعلامية المحتملة للسياسات المقترحة

- الاشراف على كتابة البيانات الصحفية ونشرها وغيرها من المواد الاعلامية

- الاعداد للأحداث كالمؤتمرات الصحفية

وتعتبر المصادقية، والدقة، والوضوح، والصراحة، والحياد السياسي، والتفوق المهني والتقني، من أهم المميزات التي يجب أن يتحلى بها المكلف بالاتصال في البرلمان.

الجمهور إذا لم يعرفك تجاهلك !

يمكن تحديد الجمهور من تحديد الرسائل التي يجب بثها لفاعلية الاتصال. ويتوجه الاتصال المؤسسي البرلماني بالجمهور العريض خاصة وأن وظائف ونشاطات البرلمان تمس كل شرائح المجتمع، حيث أن الجميع معينين بقرارات البرلمان.

لذلك وجب علينا قبل تحديد مضمون الرسالة التي نود بثها أن لا نجيب على سؤال بمن نريد الحديث، بل الإجابة عن سؤال جوهري وهو من يريد الحديث معنا؟ عن ماذا؟ ولماذا؟ أجوبة تمكننا من رسم خريطة لجمهور البرلمان.

ولعل أهم خطوة في رسم هذه الخريطة تحديد الجمهور الداخلي والجمهور الخارجي للبرلمان. ونعني بالجمهور الداخلي فئة الموظفين نضيف إليها فئة جوهريية في البرلمان ألا وهي ممثلي الشعب الذين تربطهم بالبرلمان علاقة وطيدة. ونعني بالجمهور الخارجي المؤسسات التي يتعامل معها البرلمان بصفة مباشرة، من جهة، وفئات الجمهور، من جهة أخرى.. فمجلس الأمة الجزائري تربطه صلة وثيقة بالمجلس الشعبي الوطني بوزارة العلاقات مع البرلمان وبرئاسة الجمهورية والحكومة والمجلس الدستوري ومختلف وسائل الإعلام.. كما تربطه في حالة دراسته لقانون ما علاقة وطيدة مع الوزارة المعنية بالقانون وتجمعه علاقات مع الجمعيات والفيدياليات وأخصائيو المجال.. وبدرجة ربما أقل الجمهور العريض..

مع الإشارة أنه وجب اعطاء الجمهور الداخلي الأهمية اللازمة باعتباره الحليف الأول للبرلمان وأفضل ممثل له وهو الذي يسوق صورته الإيجابية بالدرجة الأولى، فماذا يمكن أن نتنتظر من موظف أن يعكس من صورة عن برلمان لا يثق في إدارته أو يتذمر منها كثيرا؟! ولا شيء أخذل من أن يعرف موظف المعلومة عن نشاطات البرلمان الذي يعمل ضمن طاقمه، عبر وسائل الإعلام المختلفة.



قواعد وأساسيات

- قول الحقيقة دائما
- الصدق والدقة
- الاعتراف بعدم معرفة الجواب عن السؤال المطروح، وعرض الحصول عليه بأسرع ما يمكن
- تصحيح الأخطاء على الفور
- التحدث بلغة واضحة
- توضيح إن كان ما يذكر رسمي وللنشر
- الصراحة مع وسائل الإعلام
- الاتصال بالصحفيين إن اتضح أن الخبر غير صحيح. توضيح بلإفظة الخطأ ودعمه بالأدلة
- احتفظ قائمة للإجائزات، ومحدثها باستمرار
- الرد دائما على المكالمات والاتصالات
- المحاولة على الحصول على المعلومات التي يريد الصحفيون
- التحلي باللباقة والدعابة والصبر... الخ

محظورات

- لا تكذب أبدا
- لا تقل لا تعليق أبدا
- لا تترجل، لا تتكهن، ولا تخمن
- حتى لا تدمر مصداقيتك
- لا تقل للصحفي لعدم النشر
- بعد أن تكون قد أدليت بتعليق
- لا تكن غير متجاوب
- لا تصنع أخبارا ما لم تكن لديك معلومات لتحقيق ذلك...

البرلمان بين وسائط الإعلام المألوفة.. ومزايا خدمات الأنترنت

شاشات الكمبيوتر.. تخطف العيون من أوراق الجرائد

الموقع الإلكتروني:

- يوصل رسالة البرلمان إلى الملايين
- يحسن صورتها
- يطور ويجدد الرسالة الإعلامية
- يخفف نفقات هيئة الاتصال
- حملة اعلامية على مدار الساعة
- التفاعل مع زوار الموقع والبريد الإلكتروني



I- وسائل الاتصال العامة

تلجأ البرلمانات عبر العالم في ممارسة نشاطها الاتصالي إلى وسائل الاتصال الجماهيرية كالصحف والمجلات والراديو والتلفزيون والسينما وكتب الثقافة العامة والمعارض القومية..

وأضحت الانترنت اليوم من الوسائل الأساسية التي يلجأ إليها البرلمان، فإلى جانب وسائل الاتصال الجماهيرية السابقة الذكر، يلجأ البرلمان كتكلمة إلى الوسائط التعددية، التي تسمح له بالتواصل مع الجمهور المتصفح لموقعه، أو المتواصل معه عبر الشبكات الاجتماعية من فايسبوك وتويتر.. الخ

وقد سمحت مواقع الانترنت من أن تروج البرلمانات لنشاطاتها بالشكل التي تريده وبشكل آني. وأن تقدم بصفة مستفيضة وواضحة كل المعلومات التي تود نقلها للجمهور. كما أنها تسمح بشفافية أكبر وانفتاح لم يسبق لوسائل الاتصال الكلاسيكية أن وفرتها.

غير أن هذا الانفتاح نجم عنه في المقابل المعلومة المضادة التي يروج لها أصحاب مصالح معينة.. معلومة يراد منها أحياناً التشكيك في مصداقية البرلمان وشفافيته، كما أن كمية المعلومات المتوفرة على الشبكة فتحت فجوة رقمية سيما بين الممتلكين للتقنية والغير ممتلكين لها، وبين المستقبل للمعلومة والمالحص لها وبين المستقبل الحيادي الذي يتقبل كل ما يروج له دون تحييص ولا حتى تفكير في صدق المعلومة.. الأمر الذي يتطلب السبق في تقديم المعلومة بشكل جذاب، كامل، وبلغة مناسبة.. أو طريقة مناسبة، فبعض البرلمانات اليوم تقوم ببث الجلسات العلنية عبر التلفزيون وعبر الانترنت، حتى أنها أصبحت تبث الجلسة عبر الانترنت مفهومة تمكن المواطن من مشاهدة الجزء الذي يهمله من الجلسة بكيسه زر.

لمخاطبة الجمهور العام أو قطاع كبير منه لعجز وسائلها الخاصة عن الوصول إلى جمهور كبير واسع الانتشار.

كما أنها قد تضطر في بعض الظروف إلى سرعة الاتصال بجمهور معين من جماهيرها مستخدمة في ذلك الإعلان الاعلامي. وقد تقبل الوسائل الجماهيرية نشر بعض المعلومات عن هذه المؤسسات إذا كانت له صلة بالاهتمامات العامة من وجهة نظر الوسيلة.

ومن ثم فإن وسائل الاتصال التي تستخدم في تكوين الصورة المرغوبة للمؤسسات المختلفة تنقسم إلى قسمين رئيسيين: القسم الأول هو وسائل الاتصال العامة.

أما القسم الثاني فيضم كل وسائل الاتصال الخاصة بالمنظمة أو المنشأة والتي توجه إلى جماهيرها بصفة أساسية. وتتميز الوسائل الخاصة بتركيزها على أهداف المؤسسة وأنشطتها ومن ثم فإنها تكون موضع اهتمام الجماهير المعنية.

كما أن هيئة الاتصال تستطيع أن تتحكم في استخدامها بالطريقة التي ترى أنها أقرب إلى تحقيق أهداف المؤسسة. وإذا ارتفع مستوى هذه الوسائل من حيث المضمون والاخراج فإنها تصبح من العناصر الايجابية التي تشمل عليها صورة المؤسسة.

تتكون الصورة الذهنية من خلاصة التجارب المباشرة وغير المباشرة للأفراد ازاء شخص معين، أو نظام أو شعب أو جنس بعينه، أو منشأة أو مؤسسة أو منظمة محلية أو دولية أو مهنة معينة أو شيء آخر يمكن له التأثير على حياة الانسان.

ولوسائل الاتصال الجماهيرية دور كبير في الطريقة التي نبني بها تصورنا للعالم أو نكون بها آراء وأفكارا جديدة. فبالرغم من أننا لن نضع أقدامنا على سطح القمر، وربما نتعرض لعملية زرع قلب، أو أنه يصعب على الكثير منا الغوص في أعماق المحيطات ورؤية ما بها من أسماك وحيوانات مائية وغيرها.

لأن وسائل الإعلام وفرت لنا معلومات لا بأس بها عن هذه الأمور. كما أنها تثير اهتماماتنا ببعض الموضوعات بين الحين والآخر على المستوى المحلي أو الإقليمي أو الدولي وكثيرا ما تؤثر على أحكامنا على بعض المواقف أو الأزمات بما تقدمه من معلومات وتفسيرات تخدم هذا الاتجاه أو ذاك.

وإذا كانت وسائل الاتصال الجماهيرية تمارس دورها بصفة أساسية على المستوى الوطني في تكوين الآراء وتشكيل الاتجاهات بالنسبة للقضايا العامة والمنظمات الكبرى بما تبثه من مواد إعلامية وتأثيرية، فإن وسائل الاتصال الخاصة بالهيكل والمؤسسات المختلفة تمارس نفس الدور على مستوى جماهيرها الخاصة. وقد تلجأ هذه المؤسسات إلى الوسائل الجماهيرية في بعض الأحيان

الموضوع، بينما تفضل المجموعات البرلمانية تقديم وجهة نظرها حول الموضوع، وقد تحظى هذه الرسالة الأخيرة باهتمام وسائل الاعلام للطابع المعارض الذي قد تأخذه والتي يتمشى والقيم الإخبارية التي تختار من خلالها وسائل الاعلام المعلومة القابلة للنشر وما يتمشى خطها الافتتاحي أو ميلها أو أيديولوجياته وربما مصالح الأطراف الممولة لها.. وما يخدم جمهورها المشاهد أو المستمع، أو القارئ، أو الافتراضي..

لذا يجب على القائمين على الاتصال المؤسسي بالبرلمان أن يقدم الرسالة بأحسن طريقة ملائمة، والأهم من ذلك أن يكون السباقين في بثها، وأن تنقل مجريات الأحداث بموضوعية وتذكر وجهات النظر المطروحة حتى ولو كانت متضاربة..

ويمكن أن تخدم الرسالة الاعلامية التي يبثها البرلمان الأهداف التالية:

- تعزيز العلاقة مع المواطن
- نشر النشاط البرلماني على أوسع نطاق ممكن
- توضيح مواقف البرلمانيين والمجموعات البرلمانية من المواضيع قيد النقاش
- إبراز حجم العمل البرلماني والممارسة الرقابية والمبادرات التشريعية محليا وعالميا
- تعزيز مبدأ الحوار وتقبل الرأي الآخر
- اضافة المزيد من الشفافية والموضوعية على العمل البرلماني
- إبراز دور المجالس البرلمانية في التشريع والرقابة

الاتصال المؤسسي:
الوسائل وتعدد القنوات

كما سبق وأن شرحنا آنفا، فإن تعدد تركيبة البرلمان قد يؤدي إلى تعدد الرسائل التي يتم بثها من قبة البرلمان. فعند مناقشة نص قانون ما تقوم هيئة الاتصال بتقديم رسالة عن

ويجب أن تكون صلاحيات تسيير الاتصال الداخلي للبرلمان ضمن صلاحيات الاتصال المؤسسي الموكل لهيئة اتصال، ولا كما كان معمول به مؤخرا، لهيئة الموارد البشرية التي اوضح أن عليها أن تدير علاقات العمل.

ولا يمكن في الحقيقة، في الاتصال المؤسسي الناجح فصل الاتصال الداخلي عن الاتصال الخارجي.

أما في مجال الاتصال الخارجي فتحظى وسائل الإعلام بالأهمية الكبرى باعتباره الوسيط بين البرلمان والجمهور العريض. فوسائل الإعلام تعد، من جهة، جمهور مستهدف، ومن جهة اخرى قنوات للتقرب من الجمهور العريض التي يسعى البرلمان الوصول إليه لنقل نشاطاته، ومصداقية وشرعية عمله.

وإلى جانب وسائل الإعلام التي يسعى البرلمان إلى توطيد العلاقة معها كقنوات وهدف، يبقى جمهور المتدربين والجامعيين والأساتذة هدف وقناة أخرى لما يمكن لهؤلاء من أن يلعبوه في توجيه الرأي العام.

هذا إلى جانب الجمهور الذي يزور البرلمان ضمن فعاليات الأبواب المفتوحة والمحاضرات والندوات المنظمة، وجمهور موقع البرلمان على الواب..

على الأجندة.. دائما

- تخطيط وتطبيق أنشطة الاتصال والتسويق للبرلمان بما يضمن عرض الصورة الإيجابية.
- المسؤولية عن استراتيجية البرلمان للتواصل وعن مراقبة تنفيذها وتقديمها.
- متابعة الصحف اليومية ووسائل الإعلام الإلكتروني والبريد الإلكتروني والبحوث ذات الصلة.
- عرض وتقديم النشرة أو المجلة الإخبارية الشهرية.
- معالجة وتحديث البيانات على الموقع الإلكتروني والبوابة الإلكترونية.
- ترتيب إجراءات اللقاءات الصحفية لمؤتمرات البرلمان الرسميين.
- إدارة وترتيب المؤتمرات والمحاضرات والمعارض والاجتماعات.
- إعداد المطبوعات الخاصة بالبرلمان
- تصميم وإنتاج نشرات البرلمان بما في ذلك المجلات والمطبوعات ..
- إنشاء ومراقبة علاقات العمل الجيدة مع الصحفيين ومثلي وسائل الإعلام.
- إعداد سياسة ودليل وإجراءات التواصل المؤسسي.
- تنفيذ المسوحات وورش العمل حول التواصل الداخلي.
- التواصل مع الجهات تجمعها مع البرلمان علاقات وطيدة.

ويتوقف استخدام كل وسيلة من الوسائل على المتغيرات التالية:

- طبيعة الفكرة المطروحة أو الهدف الذي تسعى لتحقيقه من خلال رسالة معينة:
- خصائص الجمهور المستهدف من حيث عاداته الاتصالية وقابلية للتأثر من خلال أسلوب معين يتحقق بشكل فعال عن طريق وسيلة معينة:
- تكاليف استخدام الوسيلة لأهمية الهدف المطلوب تحقيقه:
- أهمية عامل الوقت بالنسبة للموضوع الذي يتناوله الاتصال:
- مزايا وسيلة وما تحققه من تأثير على كل جمهور من جماهير المنظمة.

II- وسائل الاتصال الخاصة

تشمل الوسائل الخاصة: مطبوعات البرلمان على اختلاف أنواعها بالإضافة إلى ما تنتجه من مواد إذاعية أو تلفزيونية أو فيديوهات.. وكذلك إقامة المعارض أو الاشتراك فيها، وتنظيم الزيارات واستقبال قادة الرأي وتدعيم الصلة بالمجتمع المحلي.

وتندرج تحت هذه الوسائل أيضا تنظيم المسابقات الفنية والرياضية والثقافية والأيام أو الأسابيع الخاصة، وكذلك الاتصال الشخصي بأشكاله المختلفة، بالإضافة إلى أعياد انشاء البرلمان وافتتاح المشروعات الجديدة..

أولا: الأحداث الخاصة

يمكن القول أن الأحداث الخاصة إذا أحسن إعدادها والتخطيط لها بعناية تلعب دورا هاما في تحسين صورة البرلمان عند جماهيره لأنها تستطيع بما تتضمنه من عناصر الجذب والتشويق أن تثير اهتمام الأفراد وتشغل تفكيرهم فترة أطول من قراءة موضوع مكتوب، أو الاستماع إلى برنامج مذاق. كما أن هذه الأحداث تظل عالقة بفكر الذين شهدوها أو شاركوا فيها واستمتعوا بها فترة غير قصيرة تتمكن خلالها من التأثير على الصورة الحالية للبرلمان، وقد تؤدي بها إلى الاقتراب كثيرا من

مواطن القوة في وسائل الاتصال الجماهيري

- < تصل إلى جماهير كبيرة ومتنوعة وبدرجة سريعة
- < تساعد في نشر المعلومات والمعرفة (الإدراك)
- < تساعد في تغيير الاتجاهات الأفراد الذين لا يحملون اتجاهات سلبية نحو المنظمة
- < تبرز الرسالة الاتصالية بالترفيه مما يزيد من أعلبيتها
- < تقدم خبرات واسعة

الصورة المرغوبة.

وتهدف هذه الأحداث إلى تنشيط الاتصال بالجمهور العام أو بعض الجماهير النوعية، وتوطيد الصلات الشخصية، وتأكيد دور البرلمان الاجتماعي بهدف تحقيق السمعة الطيبة وكسب ثقة الجماهير وتأييدها. وتشعب هذه الأحداث رغبة الكثيرين في المشاركة في أية مناسبة أو حدث اجتماعي للاستماع بالأضواء والألوان والأصوات التي تصاحب التجمعات الجماهيرية. هذا بالإضافة إلى التعرف على أنشطة البرلمان واكتساب المزيد من المعلومات عن المجال الذي تنتمي إليه.

فكثيرا ما يرغب الأفراد في معرفة نشاطات البرلمان.. فتخصص للزيارة أوقات ملائمة. وترتب خطة السير بحيث تسمح باعطاء الزائر فكرة واضحة عن كل مراحل النشاط التشريعي والرقابي والفكري للبرلمان، ومن الملائم أن تكون هناك كتيبات أو مطويات تعطي فكرة واضحة عن تاريخ البرلمان وأنشطتها وعدد العاملين به... الخ لكي توزع على الزائرين.

ولا شك أن الزيارات طالما توافرت الظروف المساعدة لها تعتبر فرصة طيبة لإدارة الاتصال لتحقيق بعض الأهداف بكفاءة عالية.

ثانيا: الاتصال الشخصي

احتفظ الاتصال الشخصي بمكان الصدارة بين وسائل الاتصال الأخرى في قوة التأثير على مر العصور. فرغم ظهور وسائل الاتصال الحديثة كالراديو والتلفزيون وماكينات الطباعة المتطورة، وما صاحب ذلك من اتساع في دائرة انتشار الرسائل الإعلامية بشكل هائل، إلا أن هذا التقدم افتقر إلى أهم شيء يتمتع به الاتصال على أساس هذا الصدى مما يساعد على أحداث التأثير المنشود، إذا ما توافرت مهارات الاتصال عند المرسل، وتهيأت ظروف المستقبل لتلقي الرسالة، كما يتميز الاتصال الشخصي بالإضافة إلى ذلك بما يلي:

- انخفاض تكلفة الاتصال بالقياس إلى الوسائل الأخرى وبالطبع فإن ذلك يتطلب جمهورا محدودا وغير مشتت
- إمكان توجيه الرسالة إلى الجمهور المستهدف مباشرة، مما يتيح للبرلمان أن تخاطب كل جمهور باللغة التي يفهمها

محدودية وسائل الاتصال الجماهيري

- < صعوبة السيطرة على التأثيرات غير المقصودة
- < صعوبة الإقناع أو خلق الدافع لدى المتلقي
- < صعوبة توجيه الرسائل الاتصالية إلى جمهور مستهدف
- < غياب الاتصال في اتجاهين أو على الأقل ضعفه
- < إمكانية نسيان الرسالة بدرجة أسرع



رابعا: النشرات والكتيبات

تتناول النشرة غالبا موضوعا واحدا في صفحات قليلة مطوية تسلّم للأفراد باليد أو ترسل بالبريد. بينما تتنوع موضوعات الكتيب، وتتعدد صفحاته، ويتسع لمعالجة الموضوعات بشكل مفصل.

كما أن الهدف من إنتاج هذا المطبوع أو ذلك وكذلك الجمهور المستهدف يشكلان إلى حد كبير عاملا أساسيا في تحديد ما يتفق عليه تبعا لأهمية الدور الذي يمكن أن يحققه هذه الوسيلة بالقياس إلى غيرها من الوسائل.

خامسا: التقارير السنوية والدورية:

يعتبر التقرير السنوي أو الدوري الفرصة السنوية التي يستطيع فيها البرلمان أن يقول ماذا تم انجازه خلال العام المنصرم، وماذا يجري الآن، وما هي خطط المستقبل. ويعكس هذا التقرير صورة المنشأة وكفاءة رجال الإدارة بها وهو ما قد يساهم على بناء صورة ايجابية عن المؤسسة.

وقد اعتادت البرلمانات عبر العالم أن تقدم في هذه التقارير السنوية:

- الاشغال التشريعية
- الاشغال الرقابية
- الاشغال الفكرية
- الاشغال الادارية.

سادسا: الوسائل السمعية البصرية الخاصة:

تحرص بعض البرلمانات على تصوير الانجازات التي تحقّقها في مختلف المجالات. كما تسجل هذه البرلمانات اللحات التي تضيف عليها الشخصية الانسانية والاجتماعية، وتؤكد اهتماماتها بالعنصر الانساني بقدر لا يقل أهمية عن الاهتمام بالعمليات التشريعية والرقابية.

فتستخدم الوسائل السمعية والبصرية في تسجيل أشغال البرلمان التشريعية والرقابية ومبادراته الفكرية من محاضرات وندوات ومعارض واحتفالات وأحداث خاصة ليتسع بذلك مجالات مشاهدة هذه الأحداث للجمهور.

وليس من الضروري دائما أن يصدر البرلمان مجلة أو صحيفة داخلية وأخرى خارجية، فقد يكون اصدار مجلة أو صحيفة داخلية وخارجية في نفس الوقت اجدي وأوفر للجهود وان كان من المسلم به أن وجود مجلة أو صحيفة خاصة بالجمهور الداخلي يساعد على تلبية احتياجات هذا الجمهور بصفة أساسية، وهو ما تفعله الصحيفة الخارجية للجمهور الخارجي.

مصلحة الطرفين. كما تتيح هذه المؤتمرات الفرصة للتعبير عن الآراء، ومناقشة المظالم، والاجابة على أسئلة الجمهور مما يساعد على اشاعة الثقة والتفاهم بين الجمهور والإدارة.

3 - **مناقشات المتخصصين:** يتحتم استخدام هذا الأسلوب إذا تعددت جوانب الموضوع، وتعددت الإدارات المعنية به.

كما أن هذا الأسلوب مفيد في مناقشة الخلافات الناشئة بين الإدارة والمستخدمين إذا كانت لها جوانب متعددة، والمتبع في مثل هذه المناقشات ان يتحدث كل عضو يجلس على المائدة الرئيسية لمدة لا تزيد عن عشرة دقائق يقدم خلالها للجمهور الحقائق الرئيسية في مجال مسؤوليته. ويبدأ بعد ذلك توجيه الأسئلة من الجمهور إلى المتخصصين.

4 - **المناقشات المفتوحة:** تلجأ بعض البرلمانات إلى عقد اجتماعات دورية لجمهورها الداخلي وأحيانا تدعو المجتمع المحلي للقاءات مع قياداته.

فهناك اتفاق تام بين العلماء على أن المحادثة الشخصية والمناقشة وجها لوجه تعد أنجح وسائل الإعلام وأقواها أثرا، فضلا عن تميزها بالتجاوب والحيوية فانها تعطي فرصة أكبر للتفاهم والوصول إلى نتائج ملموسة.

ثالثا: مجلة المنظمة أو صحيفتها

تجارب .. نماذج .. وصور: من فرنسا .. إلى أمريكا .. مروراً بكندا

الاعلان عن النشاطات البرلمانية:

باعتبار البرلمان مؤسسة تشريعية رقابية فهي بحاجة اليوم إلى الاعلان عن نشاطاتها من خلال النشريات البرلمانية أو الجريدة الرسمية للمدوات أو نشريات خاصة أو خلال برامج دعائية عبر القنوات الاذاعية والتلفزيونية وعبر شبكة الانترنت.

ففي فرنسا، على سبيل المثال، يتم الترويج للنشاطات البرلمانية من خلال الجريدة الرسمية للمدوات التي يتم نشرها ساعات بعد الجلسة العلنية ويتم نشر مضمونها عبر النت ليتصفحها الجمهور المهم. كما يتم فتح أبواب الجلسات العلنية لحضور بعض الزوار حسب الأماكن المتوفرة. كما يتم الترويج لنشاطات البرلمان الفرنسي عبر موقعه على الشبكة العنكبوتية.

بينما يتم الاعلان عن النشاطات البرلمانية في كندا من خلال جريدة La Tribune de presse والتي تختص بنقل نشاطات البرلمان، إلى جانب الجريدة الرسمية للمدوات ومحاضر النشاطات البرلمانية وموقع البرلمان بغرفتيه إلى الانترنت.

ولمجلس النواب الأمريكي (الكونجرس) موقع خاص على شبكة الانترنت وبروابط مهمة يوفر كافة المعلومات، والانجازات التي صدرت عن المجلس، ويمكن الدخول والتعرف عليها، والاتصال بأي عضو، أو مسؤول في المجلس بواسطة محركات البحث والاتصال المباشر. كما يتضمن الموقع حيزاً للتصريحات، والتقارير الاعلامية اليومية لمسؤولي المجلس، وأرشيفاً إلكترونياً يحدث يومياً. كما أن من أشهر الوسائل الاعلامية للكونجرس الأمريكي (مجلس النواب ومجلس الشيوخ) الفضائية المشهورة (سي سبان) التي تنشر فعاليات المجلس بكاملها وتعمل على مدار الساعة.

أما في بريطانيا فإن المكتب الاعلامي يصدر نشرة أسبوعية، تتضمن ملخصاً لأنشطة المجلس عن أسبوع سابق، والمتوقع عمله لأسبوع لاحق، ويشرف المكتب الاعلامي على متابعة موقع المجلس على شبكة الانترنت، وتحديث معلوماته باستمرار؛ إضافة إلى تولي الاجابة على الاستفسارات التي ترد عن طريق الموقع، أو عن طريق الاتصال الهاتفي المباشر.

وهناك خدمة أخرى يقدمها المكتب من خلال موقع البرلمان على الانترنت؛ في هيئة نشرة تتضمن معلومات موثقة مختصرة لمختلف الموضوعات يمكن للمهتمين قراءتها وتحميلها

يتبنى كل برلمانات العالم مبدأ أننا «لا يمكننا أن لا نتواصل» ومن أجل ذلك تولي جل البرلمانات أهمية كبرى للاتصال البرلماني.

ويتجسد الاتصال المؤسسي في البرلمان من خلال عدة نشاطات تتكامل بها هياكل الاتصال به، مهما اختلفت تسميتها ومكانها ضمن المخطط الهيكلي للبرلمان، سواء كانت مصلحة اتصال، أو مديرية اتصال، أو مديرية علاقات عامة .. نذكر موجزاً عنها.

على الأجهزة الفردية.

يقوم البرلمان الهندي من خلال مكتب الاعلام من تقديم خدمة اعلامية الكترونية داخلية للأعضاء، عبارة عن شاشات الكترونية يتم فيها كتابة الحقائق والأنشطة البرلمانية المختلفة.

أما البرلمان الكوري فقد قام بإنشاء وتصميم محطة اتصالات في محطة المترو، تكون بمثابة استراحة للناس ومركز للتزويد بالمعلومات بكل ما يخص البرلمان.

عرض البرلمان على الناس:

يسعى المكتب الاعلامي للبرلمان الكندي لتقريب البرلمان من الجمهور بتنظيم عدة تظاهرات لصالح المتدربين والجامعيين والثانويين، حيث على سبيل المثال هناك لقاء يجمع 550 من الثانويين وندوة سنوية لصالح 16 أستاذ ودورة حول الديمقراطية البرلمانية في نوفمبر من كل سنة لصالح 70 أستاذ متميز تنظمه مكتبة البرلمان. إلى جانب الاحتفالات بالمناسبات الوطنية والدينية.. على مستوى البرلمان..

أما مجلس النواب الفرنسي وتحت اشراف أحد الأعضاء، يقوم هذا الأخير بدعوة 50 شخصاً لمقر البرلمان أين يقوم بتقديم المؤسسة لهم خلال ساعة ونصف من الزمان.

بين يفتح مقر مجلس الشيوخ الفرنسي أبوابه للزوار كل يوم الاثنين وجمعة والسبت شرط ألا يكون مبرمج في ذلك اليوم أي نشاط برلماني معين ويشترط ألا يزيد عدد الزوار عن 40 شخصاً.

وفي البرلمان الياباني أنشأ «رواق الزوار» الذي يدعو فيه المواطنون اليابانيون إلى مشاهدة أفلام على شاشات كبيرة واستخدام الحواسيب ومشاهدة مجموعة كبيرة من المعارض.

بينما أنشأ البرلمان الهندي «المتحف البرلماني

الهندي» الذي فتح أبوابه عام 2006، والذي يستند إلى تكنولوجيا عالية ويروي القصاص للمواطنين.

وأنشأ البرلمان النمساوي «المركز البرلماني» الذي يشمل محطات وسائط الاعلام التفاعلية، تشمل أسئلة يختبر من خلالها المواطنون معرفتهم الشخصية عن البرلمان.

ومركز الكونغرس الأمريكي للزوار الذي تصل مساحته ثلاثة أرباع مساحة الكابيتول، ويشمل رواقاً للعرض، وقاعتي سنما يعرض فيها أفلاماً عن الكابيتول وعن غرفتي الكونغرس، ومطعماً ومحل هدايا وحتى مكتب البريد الخاص... الخ

الاعلام عن رئيس البرلمان

كما سبق ذكره في الفقرات السابقة فإن الاتصال المؤسسي الذي يتكفل به مكتب الاعلام في البرلمان يخص البرلمان كمؤسسة بعيداً عن التكفل بتركيبة البرلمان التي تأخذ الطابع السياسي، ومن ثم فإن التكفل بكل ما يخص نشاطات رئيس البرلمان كمسؤول أول وفي إطار النشاطات البرلمانية يخول إلى المكتب الاعلامي بينما نشاطاته كرجل سياسي فيتكفل به مستشاريه كما هو الحال مثلاً في فرنسا وبرلمان كوريا والبرلمان الكندي.. من عرض جيوغرافية الرئيس وعرض خطبه والكلمات التي يقدمها ضمن نشاطه البرلماني والدبلوماسي البرلماني.

تنظيم الأحداث الخاصة:

ومن أهم هذه الأحداث يوم الطفل البرلماني، الذي عكفت جل برلمانات العالم مؤخراً إلى تنظيمه فعلى سبيل المثال يقوم في فرنسا المتدربون باقتراح مشاريع قوانين، ويحضررون أسئلة تطرح على كل من وزير التعليم ورئيس مجلس النواب الفرنسي.

وفي النصف من شهر مارس تقدم المقترحات من قبل 577 قسم مشارك، وفي نصف شهر ماي تقوم لجنة باختيار 10 أهم اقتراح، يتم طبعها على شكل وثيقة برلمانية يعاد تقسيمها إلى الأقسام للمشاركة لتناقش محتواها وتفوض مثلاً عنها للجلسة البرلمانية ليبدلي بموقفها من المشاريع العشر.

ويوم السبت من شهر جوان يشارك الـ 577 مفوض في مقر مجلس النواب ليتم اختيار المشروع الأنسب.

خصوصياتنا في مجلس الأمة: التجربة محل تقييم ..

ورئيس المجلس يضع هذا الانشغال في صدارة الأولويات



الاتصال المؤسسي بمجلس الأمة يمر عبر مجموعة من النشاطات والتظاهرات..

– إرسال البيانات والتقارير الخاصة بنشاطات المجلس بالتوازي مع وسائل الإعلام إلى موقع الويب لمجلس الأمة.

– الحرص على تغطية كل نشاطات المجلس وهياكله والتبليغ الإعلامي من خلال بيانات صحفية للنشاطات الغير مفتوحة أمام الإعلام خاصة نشاطات رئيس المجلس ومحادثاته مع نظرائه وكذا الشخصيات البرلمانية والسياسية التي يستقبلها في الإطار البرلماني أو الدبلوماسي.

– ضمان التواصل مع وسائل الإعلام خاصة العمومية لتغطية نشاطات رئيس المجلس عندما يكون مكلفاً من رئيس الجمهورية بنشاط سياسي أو دبلوماسي.

– متابعة الصحافة الوطنية والدولية.

– مساعدة الصحفيين على إرسال كتاباتهم وتعاليقهم إلى جرائدهم والمحطات الإذاعية من المجلس.

– مساعدتهم على إجراء اللقاءات الصحفية مع من يرغبون في لقائه من أعضاء المجلس أو مسؤولي الهياكل.

– التبليغ بواسطة بيانات صحفية عن النشاطات الخارجية ومشاركة أعضاء المجلس في الهيئات البرلمانية الدولية الجهوية والإقليمية.

– التكفل بالجانب الإعلامي للتظاهرات الكبرى مثل مؤتمر الاتحاد البرلماني العربي والإفريقي، مجالس الشورى للاتحاد المغاربي. وقد تكفلت مصلحة الاتصال بمجلس الأمة بكل الجوانب الإعلامية لدورتي البرلمان بغرفتيه.



تضطلع بمهمة الاتصال بمجلس الأمة، مصلحة الاتصال التي تتولى على وجه الخصوص:

– تنظيم الاعلام وإخضاعه للقانون خلال التغطية السمعية المرئية للنشاط التشريعي والبرلماني لمجلس الأمة

– المساهمة في تصميم وإعداد مجلة المجلس – التواصل مع وسائل الإعلام العمومية والخاصة الوطنية والدولية، ومجلس الأمة.

– التكفل بإبلاغ الاعلام عن كل نشاطات المجلس وهياكله من خلال توجيه الدعوات للتغطية والتبليغ عن النشاطات البرلمانية والنشاطات الفكرية والندوات المختصة التي ينظمها المجلس.

– استقبال وتأطير الإعلاميين والتكفل بانشغالاتهم.

– تمكين الصحفيين من الوثائق البرلمانية المختلفة لأداء وظائفهم.



عناصر في مشهد الاتصال المباشر



في إطار التعريف بمجلس الأمة ودوره في البناء المؤسسي، من جهة، وإلى ترقية ثقافة الاتصال وتوسيع قنوات الحوار معه، من جهة أخرى، يقوم المجلس بتنظيم أبواب مفتوحة لفائدة مختلف فئات وشرائح المجتمع منها طلبة المعاهد المتخصصة، وتلاميذ المؤسسات التعليمية، والمنتجون، والمحليون والنقابات المهنية... الخ

فقد هدفت الأبواب المفتوحة منذ الوهلة الأولى من تنصيب مجلس الأمة كغرفة برلمانية ثانية في البلاد إلى التعريف بنفسه كمؤسسة دستورية والتعريف بالمبنى التاريخي لقصر زيغوت يوسف، وترمي كذلك إلى تبليغ جملة من رسائل ضمنية منها:

- التعبير عن إيمانه الراسخ بضرورة الاحتكاك والتفاعل مع انشغالات المجتمع كمصدر لديناميكية وحيوية

- تنمية وترقية ثقافة الاتصال وتوسيع قنوات الحوار وتكريس الشفافية وهي كلها وسائل تساعد في نهاية المطاف على ترسيخ الممارسة الديمقراطية

- الحرص على تجسيد التواصل مع الأجيال الصاعدة رغم أن الغرف الثانية في العالم عادة ما تسمى بمجلس الشيوخ معه ما تنطوي عليه التسمية من قطيعة وصراع بين الأجيال.

وتتم عملية التسريح لزيارة مقر المجلس من خلال تقديم طلب رسمي يودع في أمانة الأمين العام لمجلس الأمة، الذي يتابع الأمر ويقرر يوم استقبال المجموعة وما يتمشى برنامج نشاط المجلس، لأنه يشترط تنظيم الأبواب المفتوحة في يوم لا يكون فيه مقرر تنظيم جلسة علنية أو نشاط برلماني.

وترفق الجهة التي تود زيارة المجلس قائمة اسمية للأعضاء الزوار.

وبتحديد يوم الاستقبال، ترسل دعوة رسمية من المسؤول الأول على إدارة المجلس، للجهة المعنية بزيارة المقر، يحدد فيها اليوم والساعة والبرنامج.

وعند وصول الوفد إلى مقر المجلس تكون له زيارة إلى المكتبة للإطلاع على محتوياتها، وزيارة قاعة الجلسات العامة، وكذا زيارة مصلحة البث التلفزيوني، ثم التعرف والتجول بين مختلف قاعات اللجان الموجودة بالمجلس، لتختتم الزيارة بحفل استقبال ينظم على شرف الضيوف، يقدم خلاله مسؤولي المجلس للضيوف الكرام هدايا تذكارية.



قبة الجسات..

وفضاء للتفاعل مع المحيط الوطني والخارجي



سن مجلس الأمة تقليدا في مجال تكريس إبداء العناية وإسداء الرعاية لأطفال الجزائر وذلك بتنظيم يوم برلماني للطفل، حيث يفسح المجال للأطفال البرلمانيين للتعبير عن انشغالات عالمهم المميز ومساءلة أعضاء الحكومة المعنيين بهذه الشريحة الواسعة من المجتمع.

وتتميز المناسبة بكونها فرصة ترحيبية بالأطفال ومرافيقهم والسيدات والسادة الأعضاء الحكومة. لطرح الأطفال البرلمانيون خلالها جملة من الانشغالات والاهتمامات والأسئلة على ممثلي الحكومة، تتمحور حول مختلف القضايا المرتبطة بالحياة المدرسية.

ليرد الوزراء الحاضرون على انشغالات التلاميذ ويقدموا التوضيحات والشروحات اللازمة بشأنها، مؤكدا حرصهم واهتمامهم بالطفل وسعيهم إلى إيجاد الحلول الناجعة للمشاكل التي تواجه هذه الفئة.

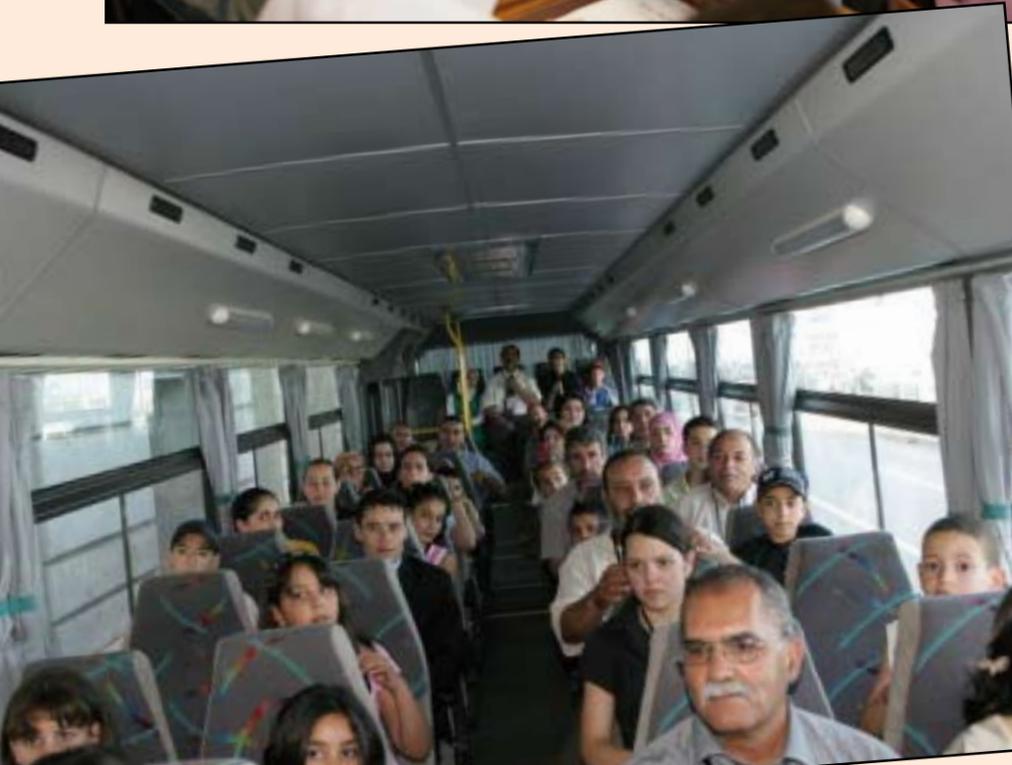
يحظى زوار المجلس الشباب بمطويات خاصة تُعرف بالمؤسسة من مختلف الجوانب وتحمل عنوان «تعرف على مجلس الأمة» وتتضمن المواضيع التالية:

- ما هو البرلمان؟
- كيف تأسس مجلس الأمة؟
- من يشكل مجلس الأمة؟
- ما هي مدة عهدة عضو مجلس الأمة؟
- ما هي هياكل المجلس؟
- ما معنى المجموعات البرلمانية؟ وكيف تتشكل؟
- ما هو دور ووظيفة مجلس الأمة؟
- ما هي النشاطات الأخرى لمجلس الأمة؟
- هل لمجلس الأمة تمثيل في الهيئات الوطنية والدولية؟

كما يقدم لهم مطوية ثانية تعرض نبذة تاريخية حول قصر زيغود يوسف وعرض لأهم اللوحات الفنية التي يزخر بها.

زار المجلس على سبيل المثال، عام 2007، 267 زائر، بينما بلغ العدد 777 سنة 2008، و648 زائر سنة 2009، و449 زائرا لسنة 2010. ويبلغ عدد المشاركين في المحاضرات أو الندوة الواحدة ما يقرب عن 250 مشارك ويصل إلى 500 مشارك في بعض المنتديات الدولية.

من 267 زائر سنة 2007 إلى 648 زائر سنة 2009 ومن 250 مشارك إلى 500 مشارك في كل ندوة أو يوم دراسي



مرافق.. بمثابة جسور

يتوافد على مكتبة مجلس الأمة مجموعة من الطلبة من شتى الاختصاصات بحثا عن المعلومة البرلمانية عبر الوثائق والنشرية البرلمانية أو المعلومة العلمية عبر الكتب التي تزخر به المكتبة.

ويتم التسريح للطلبة للدخول إلى قاعة المطالعة لمكتبة المجلس من قبل مديرية الطبع والمنشورات التي يُودع الطالب أو الباحث أو المختص.. طلب خطي مرفوق بتسريح من الجهة الرسمية التابع لها سواء معهد أو جامعة أو مركز بحث...الخ.. ويسلم له بعدها تسريح لدخول قاعة المطالعة تماشيا والزمن الذي يتطلبه بحثه أو دراسته..

أما بالنسبة لنظام المكتبة في استقبال الطلاب والباحثين والتعامل معهم فيما يخص الوثائق فيتماشى والنظام السائد في كل المكتبات.



يبلغ عدد الكتب المتوفرة بالمكتبة ما يقرب من 42000 عنوان في مختلف الاختصاصات

يوجد على مستوى المكتبة أقراص مضغوطة تتضمن النصوص القانونية في مختلف المجالات

تتوفر المكتبة على كل الوثائق البرلمانية التي يصدرها المجلس

لمكتبة قاعات للمطالعة فهارس الاقتناءات الجديدة باللغة العربية والفرنسية متوفرة على موقع المجلس:

<http://www.majliselouma.dz/tes-autresdoc/divers/docs.htm>

للاتصال بالمكتبة أو مديرية الطبع والنشر

الهاتف: 021 73 59 00

إعلام الجمهور:

حتى يتسنى تواصل الجمهور بمختلف هياكل المجلس وضع تحت تصرف الجمهور موزع هاتفي.

فيقوم العاملون بهذا الموزع الهاتفي على مستوى مجلس الأمة بتوصيل المكالمات بين الطالب والمطلوب من خلال قائمة تفصيلية لأرقام كل أقسام المجلس.

العنوان: 07 شارع زيغوت يوسف

الموزع الهاتفي

الهاتف: 021 73 59 00

مصلحة الاتصال

الفاكس: 021 73 63 81

الهاتف: 021 73 61 12

مجلة المجلس

الهاتف: 021 74 60 59

الفاكس: 021 74 60 83

الوثائق.. وتداول المعلومات على الورق وإلكتروني

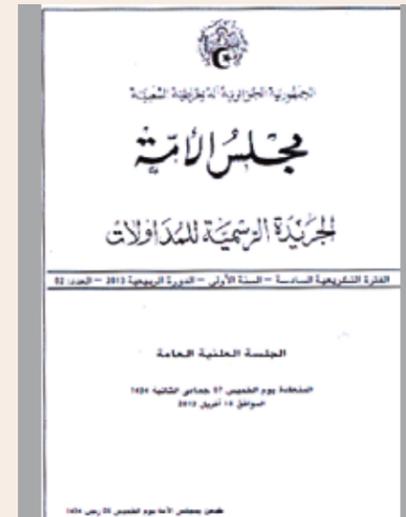
حرص مجلس الأمة، منذ تأسيسه على إصدار كل النشريات والدوريات.. التي بإمكانها أن تكون حلقة وصل بينه كمؤسسة برلمانية والمجتمع.

فقد شهد المجلس منذ تأسيسه، العديد من الإصدارات التي أثرت المخزون الوثائقي ودعمت مكتبة المجلس وكذا المؤسسات والجهات التي تكون محل إرسال هذه النشريات والإصدارات كما سهلت التواصل بين البرلمان وجمهوره.

وتتمثل هذه الإصدارات في ما يلي، مع توضيح كيفية الحصول عليها:

الجريدة الرسمية للمداولات

سعيًا منه لشفافية مجريات النشاطات التي تقام على مستواه، يعمل مجلس الأمة جاهدا



على نقل كل وقائع الجلسات العلنية للمجلس من مناقشات ومداولات ومواقف وأراء أعضاء المجلس وممثلي الحكومة حول كافة المسائل المعروضة للنقاش عبر صفحات الجريدة الرسمية للمداولات التي تعد، وسيلة قانونية لتسجيل الجلسات العلنية لمجلس الأمة من مناقشات ومداولات ومواقف وأراء أعضاء المجلس وممثلي الحكومة حول كافة المسائل المعروضة للنقاش، من جهة، ووسيلة لإطلاع الناخبين على نشاطات منتخبهم، وإعلام باقي الجمهور والقراء بنشاطات مجلس الأمة، من جهة أخرى.

وبالفعل فقد نصت المادتان 116 و134 (الفقرة 5) من الدستور والمادتان 7 و75 من القانون العضوي رقم 02-99 المؤرخ في 8 مارس 1999 الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة وعملهما وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة،



على أن تنشر في الجريدة الرسمية للمداولات.

– المحاضر وعروض الحال الكاملة للمناقشات الدائرة خلال الجلسات العلنية لمجلس الأمة

– أشغال البرلمان بغرفتيه المجتمعين معا

– الاسئلة الشفوية والكتابية لأعضاء مجلس الأمة وأجوبة أعضاء الحكومة عليها.

مجلة مجلس الأمة:

يعكف مجلس الأمة منذ تأسيسه، وتحت الرئاسة الشرفية لرئيس مجلس الأمة، على إصدار مجلة اخبارية لمجلس الأمة والتي تمت تسميتها بـ «مجلة مجلس الأمة»، والبالغ عددها اليوم 56 عددا.

وقد شهد المجلة تطورات عديدة من حيث المضمون والشكل، حيث كانت في البداية مجرد نشرية تنقل من خلالها مختلف النشاطات الخاصة بمجلس الأمة من جلسات علنية ونشاطات دبلوماسية ومحاضرات.. الخ غير أنها في الآونة الأخيرة وخاصة مع العدد السابع الصادر في أفريل 2003، شهدت تحولا جذريا حيث تم ادخال تغييرات جوهرية في تبوب المجلة وإعادة النظر في طريقة عرض مادته مع اضافة البعد التشريحي في هيكلتها عموما على مستوى الاسلوب التحريري والإخراج. حتى أن اصدارها عرف ثباتا، حيث أصبحت تصدر كل شهرين..

ولا تزال المجلة تبحث عن ما هو أحسن، منذ ذلك الحين، حيث أن مادته الاخبارية شهدت تحسين ملموس وهذا بشهادة الكثير من الباحثين والمختصين في الميدان البرلماني.. الذين أصبحوا يعودون إلى معيقاتها ومواضيعها..



فإلى جانب التغطية الاخبارية لنشاطات المجلس من جلسات عامة وجلسات طرح الأسئلة الشفوية والنشاط البرلماني الدبلوماسي لوفود مجلس الأمة إلى الخارج ومختلف الاستقبالات التي تتم على مستوى مقر المجلس من قبل رئيس المجلس ونوابه.. تنقل المجلة النشاط الفكري من محاضرات وندوات ومعارض، كما تقوم بتغطية نشاطات الفكرية للمجلس الشعبي الوطني والهيئات الدستورية إلى جانب تغطيتها لمختلف الأحداث البرلمانية عبر العالم.

في مجال تخصصها، وتم تسجيل تأثيراتها وأصدائها في هذا المجال.

رئيس الشرف لمجلة والفكر البرلماني هو السيد عبد القادر بن صالح، رئيس المجلس، والمدير المسؤول، هو السيد محمد دريسي دادة، أما ادارة التحرير، فهي الادارة العامة لمجلس الأمة. غير أن مجلس الأمة غير مسؤول عن الأفكار والآراء الواردة في المجلة فهي لأصحابها.

توزع مجلة الفكر البرلماني لمختلف الجهات الحكومية والادارية وإلى وسائل الإعلام والصحفيين من قبل المديرية الفرعية للمنشورات التابعة لمديرية الطبع والمنشورات.

لا ينشر مضمون مجلة الفكر البرلماني عبر صفحات الواب لمجلس الأمة بل يتم الاشارة إلى فهرسها، ولمن يود الاطلاع على محتواها يتصل بمكتبة المجلس أو بالأرقام التالية الذكر.

وقصد تمكين البرلمانيين، والمختصين، والمهتمين بمحتوى مجلة الفكر البرلماني، قامت المديرية الفرعية للمنشورات التابعة لمديرية الطبع والمنشورات، بجمع كل أعداد مجلة الفكر البرلماني مغلفات (علب) خاصة.

تضمن المغلف ست أجزاء بمجموع 29 عددا، يحتوي كل جزء على خمس أعداد ما عدا الجزء السادس الذي يحوي أربع أعداد.

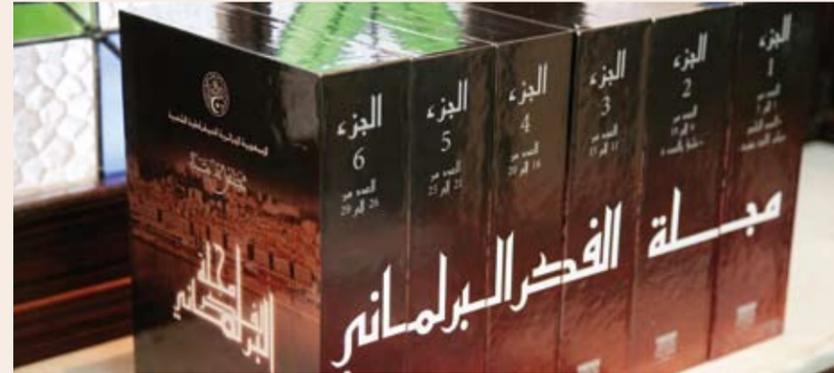
مجلة الفكر البرلماني:



أصدر مجلس الأمة بمبادرة من رئيسه السيد عبد القادر بن صالح، «مجلة الفكر البرلماني» وهي مجلة كما يدل عليها عنوانها مختصة في الشؤون القانونية والاقتصادية والاجتماعية المتعلقة بالحياة والوظيفة البرلمانية.

ويتميز هذا الاصدار بكونه جسرا يمكن من التواصل بين المشرع والبحث ويسمح بتوسيع نشر الثقافة القانونية والبرلمانية.

ويأتي إصدار مجلة الفكر البرلماني لسد فراغ ملحوظ في هذا المجال، كما أنه يوفر لمجلس الأمة وثيقة مشرفة وذات قيمة علمية ومعرفية وثقافية سامية أهلتها للإشعاع والتبادل والانتشار، حيث فتحت لنفسها فضاءات وطنية وإقليمية وعالمية



عنوان فهرس مجلة الفكر البرلماني على موقع الانترنت لمجلس الأمة
http://www.majliselouma.dz/textes/fikr/fikr.htm

الهاتف: 021 73 59 00
الفاكس: 021 74 60 24
البريد الإلكتروني:
majalatelfikr@majliselouma.dz

وتصدر الجريدة الرسمية للمدوات طبقا لأحكام المادة 95 من النظام الداخلي لمجلس الأمة في غضون الثلاثين (30) يوما على الأكثر الموالية لتاريخ الجلسة

وتحوي الجريدة الرسمية للمدوات كل تفاصيل الجلسة العلنية، وتنقل المعلومة بدقة حتى فيما يخص التصفيق يتم الإشارة إليه.. وكأن من خلال فقرات الجريدة يعييش القارئ أحداث الجلسة. كما تنقل الجريدة الأسئلة المكتوبة التي يرسلها أعضاء مجلس الأمة إلى الطاقم الحكومي.

ولتعميم نشرها، وتسهيل عملية الاطلاع عليها من قبل المواطن والمهتمين والمختصين في المجالين التشريعي والبرلماني، حرص مسؤولي مجلس الأمة على توفير مادته على موقع مجلس الأمة على الانترنت، حيث يمكن تصفحها، من جهة، وتحميلها من جهة أخرى. وكل أرشيف الجريدة الرسمية للمدوات متوفر على الانترنت، منذ الجلسة التأسيسية إلى يومنا هذا..

وتوزع الجريدة الرسمية للمدوات بالاضافة لأجهزة وهيئات مجلس الأمة، على كافة مؤسسات الدولة، والادارات العمومية والجامعات والمدارس والمعاهد العليا.

تكلف المديرية الفرعية للجريدة الرسمية للمدوات التابعة لمديرية الجلسة بنقل مضمون وتصميم شكل الجريدة الرسمية إلى أن تطبع على شكله الأخير. لترسل نسخة منها للطباعة والتوزيع على مستوى المديرية الفرعية للمنشورات التابعة لمديرية الطبع والمنشورات، التي تقوم بطبعها على 500 نسخة توزع لمختلف الجهات الحكومية والادارية.

عنوان الجريدة الرسمية للمدوات على موقع الانترنت
http://www.majliselouma.dz/textes/jod/Jod.htm
فهرس الجريدة الرسمية للمدوات على الانترنت حسب الدورة الربيعية والخريفية لكل سنة هو:

http://www.majliselouma.dz/textes/jod/Files/IMG/Sommaire1.htm

الأعداد الأولى المضمون مقدم على شكل HTML أما إنطلاقا من شكل PDF فقد تم مع العدد الأول من الجريد الرسمية للدورة الخريفية للسنة الثانية، وذلك سنة 1999، أين تم نقل الجلسات العلنية المنعقدة أيام 4 سبتمبر و23 و24 أكتوبر 1999



بمجلس الأمة بمناسبة الذكرى المئوية الثانية لميلاده.

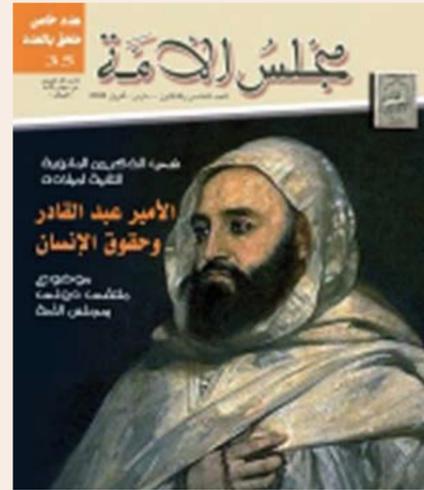
والعدد الخاص باليوم البرلماني للطفل لجوان 2005.

وأثريت المجلة بمجموعة من الملفات التي تتماشى وأحداث الساعة والتي قدمت من خلالها مجموعة من المعطيات الهامة، اوضحت مرجعية للكثيرين، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر ملف المخدرات في العدد 45 و ملف المرأة في البرلمان في العدد 50 و ملف الانتخابات التشريعية لـ 10 ماي 2012 في العدد 52 من المجلة.

والبحت عن التحسين والاثراء يبقى مستمرا، خاصة وأن المشرفين على المجلة وطاقمها حرصين على تقديم ما هو أفضل وعكس صورة ايجابية عن مجلس الأمة المؤسسة الدستورية المتميزة بتركيبها.

ويجد المواطن الجزائري والمتصفح الأجنبي لموقع مجلس الأمة المحتوى الكامل لكل الأعداد الصادرة إلى يومنا هذا لمجلة مجلس الأمة. منذ العدد الصفح التجريبي إلى العدد 56.

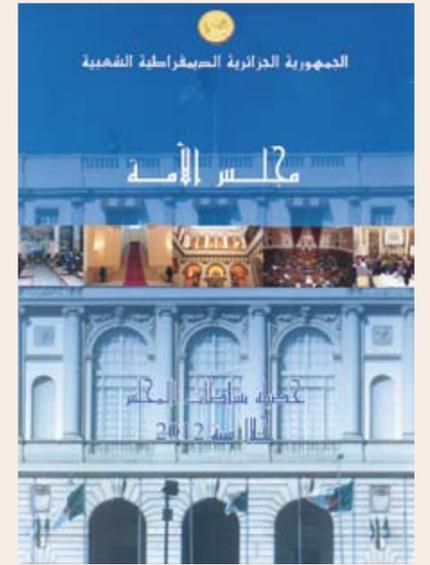
للإشارة تغطية لأحداث خاصة بالمجلس تقرر اصدار أعداد خاصة تهتم بإعطاء أهمية للحدث. نذكر منها العدد الخاص بالملتقى الدولي حول الأمير عبد القادر و حقوق الانسان والذي نظم



عنوان مجلة مجلس الأمة على موقع الانترنت
http://www.majliselouma.dz/textes/revue/IMAGES/Revue.htm
المضمون مقدم على شكل PDF، ويمكن تحميل المحتوى

أما للاتصال بالقائمين على المجلة:
الهاتف: 021 74 60 59
الفاكس: 021 74 60 83
البريد الإلكتروني:
revue@majliselouma.dz

حصيلة نشاطات المجلس



ولأكثر شفافية في عرضه للنشاطات والانجازات يصدر عن مجلس الأمة منذ تنصيبه نشرية سنوية تحت عنوان «حصيلة نشاطات المجلس». وهي تعد وثيقة مرجعية لمتابعي نشاطات مجلس الأمة التشريعية والرقابية والفكرية والادارية. فمن خلال حصيلة مجلس الأمة يمكن الاطلاع على كل صغيرة وكبيرة تتعلق بنشاط مؤسسة دستورية هامة كمجلس الأمة.

وتصدر حصيلة مجلس الأمة بشكل دوري كل آخر سنة. وتوزع النسخة على النطاق الداخلي،

أما التوزيع على نطاق عام وأوسع فقد أنجزت له إلى حد الآن أربع اعداد:

- العدد الأول من جانفي 1998 إلى جانفي 2004
- العدد الثاني من جانفي 2004 إلى جانفي 2007
- العدد الثالث من جانفي 2010 إلى جانفي 2011
- العدد الرابع من جانفي 2012 إلى ديسمبر 2012.



وكما كان الحال بالنسبة لمجلة الفكر البرلماني قامت المديرية الفرعية للمنشورات التابعة لمديرية الطبع والمنشورات بجمع اعداد حصيلة نشاطات مجلس الأمة منذ جانفي 1998 إلى غاية جانفي 2010 في مغلقات (علب) خاصة.

للإشارة، تتكفل المديرية الفرعية للمنشورات التابعة لمديرية الطبع والمنشورات، بمهمة توزيع النشرات السابقة الذكر في طبعتها الورقية لمختلف الجهات الحكومية والادارية والتعليمية والجامعية، وإلى وسائل الاعلام. كما تقدم نسخة منها إلى كل نواب المجلس الشعبي الوطني. وترسل نسخة إلى البرلمان العربي وإلى السفارات العربية بالجزائر وإلى سفراء الجزائر في الدول العربية.

ويمكن للمهتم بالموضوع أن يتصفح بوابة المجلس لقراءة الحصيلة الخاصة بجائتي 1998 إلى جانفي 2004. عبر العنوان التالي: <http://www.majliselouma.dz/textes/autresdoc/divers/docs.htm>

وللاطلاع على باقي الأعداد يمكن الاتصال بمكتبة مجلس الأمة يتضمن فهرس الحصيلة الأبواب التالية:

- الباب الأول: النشاط التشريعي والرقابي
- الباب الثاني: النشاط الفكري والعلمي
- الباب الثالث: النشاط الخارجي
- الباب الرابع: النشاط الاداري والاسناد

وفي طبعة متميزة تليق بمكانة مجلس الأمة ودوره المؤسسي صدر في جويلية 2011 الكتاب الذهبي وهو المصطلح الذي يطلق على نوع خاص من المطبوعات التي تهتم بإبراز الجوانب التاريخية والجمالية والوظيفية للمؤسسات والهيئات وذلك تحت عنوان «مجلس الأمة المؤسسة... والمعالم».

ويزخر الكتاب بمجموعة هائلة من الصور عن قصر زيغود يوسف مقدماتا بشكل فني جميل.

وكان الهدف من هذا الاصدار:

السعي إلى تقديم صورة عن مؤسسة برلمانية دستورية، تسهم في البناء التشريعي وتمارس العمل الرقابي بما يضمن سيرورة مؤسسات الدولة والاستجابة لتطلعات المواطنين

التعريف ببنائية تعدد حق تحفة معمارية استثنائية، كل شيء فيها كان على التاريخ شاهداً،

ويضم الكتاب الأبواب التالية:

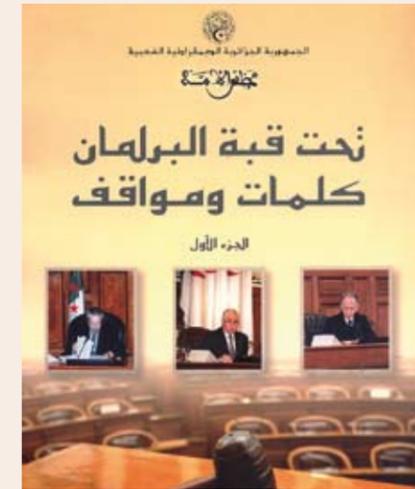
الباب الأول: مجلس الأمة ... المؤسسة
الفصل الأول: التجربة البرلمانية
الفصل الثاني: أهداف إنشاء مجلس الأمة
الفصل الثالث: أجهزة وهيئات مجلس الأمة
الفصل الرابع: صلاحيات مجلس الأمة
الفصل الخامس: العلاقات المؤسسية لمجلس الأمة
الفصل السادس: نشاط مجلس الأمة الخارجي
الفصل السابع: مواكبة تنمية والانفتاح على المحيط
الفصل الثامن: اجتماع البرلمان بغرفتيه
الباب الثاني: مجلس الأمة...معلم فني وتحفة معمارية
من كارنو.. الى يوسف زيغود
موقع القصر وطابعه المعماري
قاعة الجلسات
القاعة الشرفية
الباب الثالث: ملحقة الأمير عبد القادر

تحت قبة البرلمان: كلمات ومواقف

يقدم كتاب «تحت قبة البرلمان، كلمات ومواقف، مجموعة خطب وكلمات رؤساء مجلس الأمة الذين تداولوا على رئاسته منذ التأسيس في شهر جانفي 1998، إلى تاريخ اصدار هذا الكتاب 2012 وهم على التوالي المرحوم بشير بومعزة والمرحوم محمد الشريف مساعدية والسيد عبد القادر بن صالح.

ويتضمن الكتاب الذي يتألف من جزئين من الخطب والكلمات التي ألقاها الرؤساء في افتتاح دورات المجلس الخريفية والربيعية وفي اختتامها والتي تتضمن الاعلان الرسمي عن انطلاق النشاط عبر الدورات البرلمانية إن في مجال التشريع، أو في مجال العمل البرلماني عبر آليات الرقابة البرلمانية وفي إطار العلاقات الدولية (الدبلوماسية البرلمانية)، كما أنها توثق على المواقف التي يتبناها المجلس تجاه العديد من قضايا الساعة سواء على المستوى الوطني أو على المستوى الاقليمي أو الدولي.

كما تضمن الكتاب، الخطب والكلمات من خلال المشاركات في الاجتماعات البرلمانية العربية



والدولية والتي تسجل الحضور البرلماني الجزائري المعبر عن مواقف الجزائر من مختلف المواضيع التي تكون موضوع النقاش.

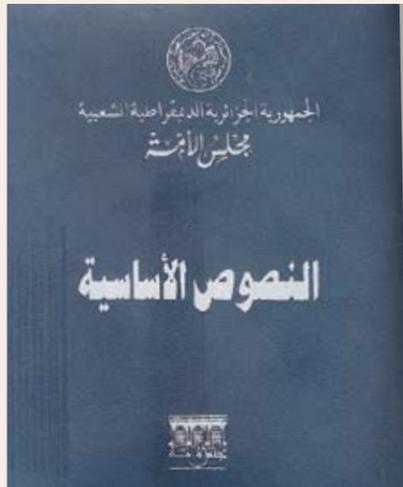
أيضا، تضمن الكتاب الخطب التي أقيمت في المناسبات ذات الدلالات التاريخية في الاطار

البرلماني، والوطنية والتي تمثلت في اجتماع البرلمان بغرفتيه، وذلك في المصادقة على تعديل الدستور بتاريخ 8 أفريل 2002، باعتماد «تمازيغت» لغة وطنية، وخلال زيارة الدولة للرئيس الفرنسي جاك شيراك بتاريخ 3 مارس 2003، وعند التعديل الدستوري الثاني في 12 نوفمبر 2008.

ولاستكمال عملية توثيق كلمات رؤساء المجالس فقد احتوى الكتاب أيضا على تلك الكلمات التي ألقاها الرؤساء في الاعلان الرسمي عن افتتاح بعض التظاهرات الفكرية والثقافية مثل الأيام الدراسية والندوات التي دأب المجلس على تنظيمها في اطار اثناء الثقافة البرلمانية.

ويعد هذا الكتاب رصد تاريخي لتطور الأداء البرلماني، كما أنه مرجع يقدم في الفترات الزمنية اللاحقة للدارسين والباحثين ما يثري عملهم حول كل ما يتعلق بمجلس الأمة، المؤسسة الدستورية التي تحتل مكانة هامة في البناء المؤسسي للدولة الجزائرية.

النصوص الأساسية



يأتي عرفانا لكل من انتسب للهيئة في مراحلها المختلفة وعمل من أجل تزويد وإثراء منظومة الجزائر التشريعية منذ قيام هذه المؤسسة البرلمانية المتميزة.

إن دليل الأعضاء، في واقع الأمر، «بطاقة تعريف» يمكن الرجوع إليها، عند الضرورة، للتعرف وتذكر أعضاء غادرو المجلس أو هم (حتى الآن) متواجدون فيه..

وهي، بنفس الوقت، ستكون.. للذين سوف يأتون إلى الهيئة مستقبلا سجلا مفتوحا لهم أيضا.

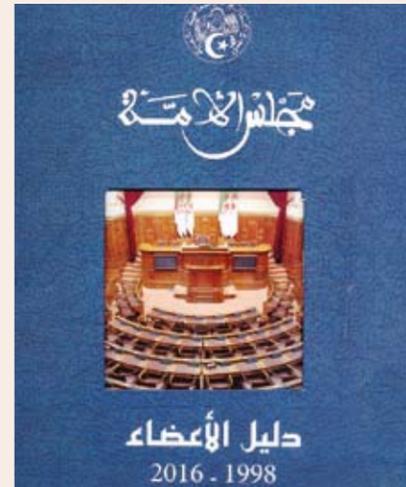
فدليل الأعضاء وثيقة تؤرخ للهيئة ولأعضائها من خلال الصورة المشخصة والمعلومة المعرفة لدور نساء ورجال باعتراز انتموا وينتمون اليوم لمجلس الأمة..

ويرجى من دليل الأعضاء أن يكون أداة للتواصل.. تبقي العلاقة وتديم المودة.. بين هؤلاء وأولئك وبينهم وبين الهيئة التي (في يومي من الأيام) أنتموا لها..أو هم لا يزالون في رحابها..

وهي عبارة عن مصنف صغير يجد فيه المهتم مجموعة من النصوص الأساسية المتمثلة في:

- الدستور
- القانون العضوي رقم 02-99
- القانون العضوي رقم 01-01
- النظام الداخلي لمجلس الأمة
- قانون الانتخابات

دليل الأعضاء



اصدار آخر لا يقل أهمية عن الاصدارات الأخرى ألا وهو دليل الأعضاء. وقد أريد لهذا الاصدار أن يكون لفئة متواضعة تقوم بها الهيئة لصالح أعضاء مجلس الأمة. إن الاصدار بمثابة اعتراف متواضع ومستحق تؤديه الهيئة لرجال ونساء انتموا وعملوا بإخلاص منها ولها وللوطن...

...ان اصدار هذا الكتاب يأتي أيضا لسد فراغ كان موجودا.. وهو يأتي خاصة لمحاربة النسيان وضعف الذاكرة.

الإعلاميون في رحاب المجلس

البروتوكول المؤسسي.. لا ينفي (الحميمية)



- نص الكلمة الافتتاحية لرئيس مجلس الأمة
- **فيما يخص الجلسات العامة:**
- مشروع القانون قيد المناقشة
- تقرير تمهيدي حول مشروع القانون أنجزته اللجنة المختصة
- تقرير تكميلي حول مشروع القانون أنجزته اللجنة المختصة
- **فيما يخص المحاضرات والندوات:**
- محاضرات المتدخلون



الاستقبال

يفتح مجلس الأمة أبوابه لكل الصحفيين، ويعمل على توفير ظروف العمل اللازمة ليستطيع الصحفي أن يؤدي وظيفته على مستوى المجلس على أحسن حال.

فخلال انعقاد الجلسات العامة، خصصت قاعة مزودة بالهاتف وتلفزيون وطاولة للكتابة للصحفيين، تطل مباشرة على البهو الخاص بالصحفيين داخل قاعة الجلسات.

وعلى مستوى مكاتب مصلحة الاتصال توضع تحت تصرف الصحفيين كل الوسائل الضرورية من الابحار في شبكة الانترنت وخط هاتفي وفاكس لتسهيل نقلهم لتغطيتهم الصحفية أو تسجيلها.

ولا تتبنى مصلحة الاتصال مبدأ الاعتماد الرسمي للصحفيين، بل تفضل ترك المجال مفتوح أمام وسائل الاعلام لترسل الصحفي الذي تريد شرط أن يقدم تكليف بمهمة وبطاقته المهنية التي تثبت أنه صحفي في الوسيلة الفلانية، وذلك قصد عدم تقييد التغطية الصحفية في حالة تنقل الصحفي من اختصاص سياسي مثلا إلى اختصاص ثقافي.. أو من وسيلة إلى وسيلة أخرى...

كما أن في الأحداث الهامة يطلب من الوسيلة الاعلامية أن تحدد أسماء الصحفيين المشاركين في التظاهرة واسماء التقنيين المرافقين لهم، و على الجهات الأمنية التأكد من هويتهم وتقديم لهم مصلحة الاتصال شارة السماح بالدخول والمشاركة في التظاهرة.

التبليغ

تنجز مصلحة الاتصال قاعدة للمعطيات الخاصة بمختلف وسائل الاعلام الناشطة في الساحة سواء كانت في القطاع السمعي البصري أو قطاع الصحافة بكل أشكالها.. يتم تحيينها بين فترة وأخرى.

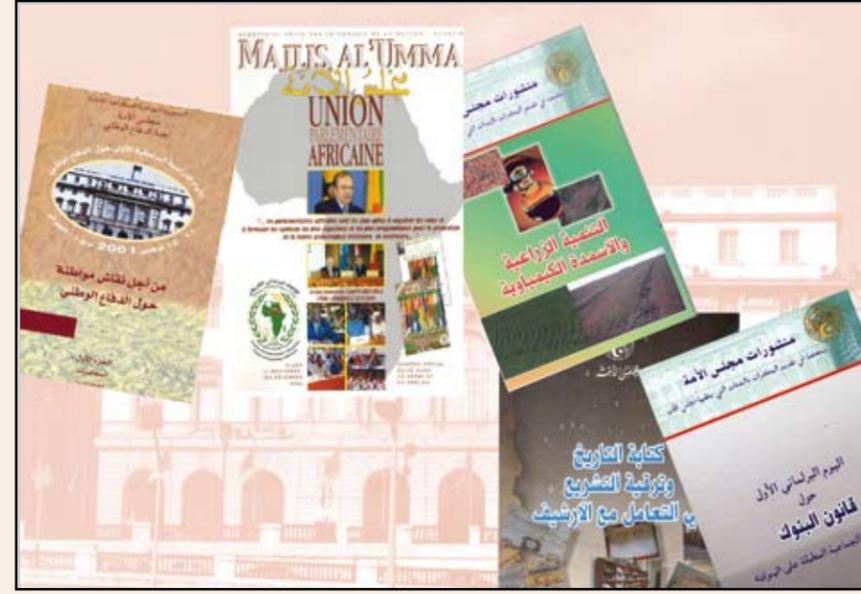
ومن خلال هذه القاعدة يتم تبليغ مختلف وسائل الاعلام ووكالة الأنباء الجزائرية بالحدث المزمع تنشيطه على مستوى المجلس، فتحدد مصلحة الاتصال موضوع الحدث، ساعة حدوثة والهدف منه.. وان طرأ أي تغيير في البرمجة تسهر مصلحة الاتصال على تداركه.

الإعلام

تلجأ مصلحة الاتصال إلى كتابة بينات صحفية حول كل النشاطات التي لا يتسنى للصحفيين تغطيتها وترسلها لوكالة الأنباء

دراسات ووثائق:

في الاطار الثقافي والفكري، قام مجلس الأمة بتنظيم عدة محاضرات وندوات وطنية ودولية، ولتعميم الاستفادة وتوصيل مجريات أحداثها للمواطن والباحث والمختص...الخ، سهرت المديرية الفرعية للمنشورات التابعة لمديرية الطبع والمنشورات وجمع المعطيات سواء من خلال إعادة كتابة الوثائق المقدمة من قبل المحاضرين أو من خلال تفرغ تسجيلات مختلف المحاضرات، كالأيام الدراسية حول الدفاع الوطني، واليوم البرلماني الأول حول قانون البنوك، والعالم العربي تحديات وآفاق... وبعض الوقائع الخاصة كانعقاد الدورة الـ 45 للجنة التنفيذية والمؤتمر الـ 27 للاتحاد البرلماني الإفريقي بالجزائر من 27 نوفمبر إلى 01 ديسمبر 2004، واليوم البرلماني للطفل في كتيبات حتى يتسنى للقارئ المهتم الرجوع إلى حيثياتها بالتفصيل الدقيق، في قاعة القراءة لمكتبة المجلس.



المعارض في أروقة المجلس



إن إقامة معارض في أروقة المجلس يهدف بعث التواصل بين الأجيال وإلى إبراز التراث الجزائري والثقافي وتنوعه والتعريف بالمرور الحضاري ودعم الهيئات والمؤسسات المهتمة بهذا الميدان. ويعكس اهتمام المجلس بكل الجوانب التي تخص المجتمع بما فيها الجانب الثقافي والاجتماعي..

ويحمل احتضان مجلس الأمة لمثل هذه المعارض عدة دلالات منها أنه:

- يجسد فعلا كيان الأمة بأبعادها التاريخية والثقافية
- يعمل على ترقية ثقافتنا وحمائتها من الأضمحلال والذوبان
- يحافظ على الأبعاد الثقافية للأصالة الجزائرية
- يأخذ بيد المبدع
- يدعم كل المبادرات في مجال الثقافة والابداع

الموقع الإلكتروني لمجلس الأمة



التغطية السمعية المرئية

للنشاط التشريعي والرقابي والبرلماني لمجلس الأمة

وتتمتع بزيادة مستوى المعلومات، تم سنة 2002، اختيار شريط جديد لتنزيل الموقع الإلكتروني، يديره بليف بصري قدره KO/S 256 إلى KO/S512. ولصد أي هجوم على الموقع من الخارج، تم تبني سنة 2003 نظام للحماية.

أما سنة 2006، فقد شهدت انطلاقة التصميم الجديد لموقع المجلس من وضع الثابت (http) إلى وضع ديناميكي (php)، قياس الموقع حوالي MO780.

وما بين 2007-2008 تم زيادة قدرة الموقع من خلال القمر الصناعي حيث وصل الاستقبال حوالي KO/S 512 و KO/S 128 في البرمجة ليصل إلى IMO/S في الاستقبال و KO/S 512 في البرمجة.

ويبقى التحسين والتطوير إلى ما هو أفضل مركز اهتمام مديرية الإعلام الآلي والتكنولوجيات الجديدة.

المجلس، عن طريق رابط متخصص بليف بصري KO/S 256 يربط مجلس الأمة بمركز البحوث (CERIST).

وخلال جوان 2001، تم إعادة تصميم الموقع من قبل مجلس الأمة مع سعة تقدر بأكثر من 4000 صفحة واب في 2000 صورة وأكثر من 2200 صفحة أرشيف و9608 رابط نص تشعبي مع 8659 رابط منهم 949 رابط خارجي.

وقد تم تعيين لجنة متابعة من قبل الأمانة العامة ومؤلفة من تقنيين وإطارات عليا بالمجلس مكلفة بتحديد:

- مسؤوليات عناوين وزوايا الموقع الإلكتروني.

- دراسة خريطة الموقع الإلكتروني.

- وضع تصميم تخطيطي للموقع يحدد الزوايا والعناوين والمعلومات التي سيتم نشرها.

يشرف على الموقع الإلكتروني لمجلس الأمة من حيث المضمون مصلحة الاتصال، بينما تتكفل بالجانب التقني لمديرية الإعلام الآلي والتكنولوجيات الجديدة.

وقد شهد الموقع الإلكتروني لمجلس الأمة، منذ إنشائه مراحل هامة في تطوره وذلك على النحو التالي:

شرع مجلس الأمة، منذ 12 جوان 2000 في إصدار موقعه على الانترنت، بعنوان

www.majliselouma.dz.

وقد تم تصميم الموقع على عشر صفحات ثابتة. وتم انجاز الموقع بالتنسيق مع مركز البحوث والدراسات العلمية والتقنية (CERIST) حيث كان هذا الأخير مسؤولاً عن التصميم، والتنزيل، والتطوير، في حين كان مجلس الأمة يوفر المعلومات.

وفي سبتمبر 2000، تم تنزيل الموقع إلى

- خلية التصوير الفوتوغرافي

- محطة الصيانة والتسجيلات الخاصة

ومنذ الخمس السنوات الأخيرة توكل للمصلحة التقنية التسجيل والتركيب والبت المباشر لجلسات الأسئلة الشفهية ومناقشة برنامج الحكومة ومناقشة قانون المالية.

وتجمع مديرية السمع-البصري علاقات تناسق وتكامل مع المصالح التقنية ذات الصلة منها على وجه الخصوص مصالح المديرية التقنية للمجلس الشعبي الوطني، والتلفزيون الجزائري والإذاعة الوطنية.

كما تجمعها علاقات وظيفية متكاملة مع مصلحة الاتصال للمجلس. ومع مديرية الجلسة وجل هيكل المجلس بما يحقق نجاح العملية الاتصالية.

- محطة التسيير الإلكتروني للجلسات، عبر نظام DCN «الشبكة الرقمية للاجتماعات» وكذلك التسيير والتسجيل والتخزين السمي لكل اجتماعات اللجان، الندوات والمحاضرات والاستقبالات

- محطة الفيديو: المجهزة بنظام سمعي بصري رقمي

- محطة الأجهزة، الاشارة والاتصال، المتكونة من آليات الكترونية ومعلوماتية لمزامنة وعلاج كل الاشارات الداخلة والخارجة من المحطة وأجهزة لبث الصورة والصوت للأشغال مباشرة على أمواج التلفزة الجزائرية عبر الألياف البصرية والموجات الهرتزية

- مخزن حفظ الأرشيف وقطع الغيار الإلكتروني

تسند مهمة تنظيم التغطية السمعية المرئية للنشاط التشريعي والرقابي والبرلماني لمجلس الأمة إلى مصلحة الاتصال بينما تتكفل مديرية السمع-البصري بالبت المباشر وتوفير الوسائل التقنية اللازمة لتغطية الجلسات العامة واجتماعات أجهزة وهيكل المجلس، الندوات والمحاضرات، الأيام الدراسية والملتقيات وأيضا كل الاستقبالات الرسمية داخل وخارج المجلس.

وتعتمد في بثها وتسجيلها وتخزينها للمعطيات على تقنيات رقمية جد متطورة وعصرية وذات جودة عالية مواكبة لعصر التكنولوجيات الحديثة.

وتتكون مصلحة البث والتسجيل والتخزين من عدة محطات:



عنوان الموقع:

<http://www.majliselouma.dz>

المكلف بالموقع:

webmaster@majliselouma.dz

لكل عضو بمجلس الأمة عنوان الكتروني يبدأ بالحرف الأول من اسم العضو ويتبعه اللقب كاملا باللغة الفرنسية مع اضافة @ مجلس الأمة باللغة الفرنسية وبالأحرف المنطوقة مثال:

نفترض اسم ولقب معين .. محمد بن زيان

mbeziane@majliselouma.dz

الصفحة التي تسرد فيها اسم ولقب والمجموعة البرلمانية والدائرة الانتخابية والمنصب والصفة والعنوان الالكتروني لكل عضو من أعضاء مجلس الأمة هي:

<http://www.majliselouma.dz/presentation/presentation.php?membres=1&legi=3&wil=tt&aff=tt>

• بلغ عدد زوار موقع مجلس الأمة عام 2013، 51798 زائر، بينما ارتفع إلى 30540 زائرا إلى غاية ماي 2013

• وأهم من تصفح موقع مجلس الأمة، خلال 2012 و2013، هم جزائريون وذلك بنسبة تزيد عن 40%، لتليه فرنسا بما يقرب عن نسبة 30%. وبنسبة أقل السويد والارجنتين والولايات المتحدة والهند وكندا والمملكة المتحدة وألمانيا...

• وما بين جانفي وماي 2013، سجل معدل 215 زائرا يوميا.

الروابط التشعبية للمواقع في موقع مجلس الأمة

http://www.majliselouma.dz/upa25_26mai2006/index.htm

<http://www.majliselouma.dz/SiteConfUIPA/index.htm>

http://www.majliselouma.dz/Parlement_enfants_2009/index.htm



الالكترونية لهيئات برلمانية ومؤسسات وطنية ومؤسسات دولية.

روابط نحو مواقع مختلفة:

بدر طاقم مديرية الإعلام الآلي والتكنولوجيات الجديدة بإنشاء ارتباطات تشعبية نحو مواقع خاصة ببعض الأحداث التي احتضنها مجلس الأمة مثل الرابط نحو كل من:

– موقع برلمان الطفل

– موقع الدورة 48 للجنة التنفيذية للإتحاد البرلماني الأفريقي

– موقع المؤتمر البرلماني الإقليمي حول تعزيز قدرات البرلمانيين العرب

الموقع يحولنا إلى الصفحات الخاصة بأشغال اللجان واشغال الجلسات العامة والنصوص القانونية المدروسة والأسئلة المطروحة من قبل أعضاء مجلس الأمة وأجهزة المجلس وهيئته

النشاطات السياسية والبرلمانية: وتأتي على يسار الموقع وتحول على الصفحات التالية: الرئيس ونواب الرئيس واللجان والمجموعات البرلمانية والدبلوماسية البرلمانية والشعبة الوطنية في مجلس الشورى المغربي والنشاطات الفكرية والثقافية

نصوص ونشريات: ويحول إلى مضمون الدستور والقانون العضوي والنظام الداخلي والجريدة الرسمية للمداولات ومجلة المجلس ووثائق متنوعة من اصدار مجلس الأمة

مواقع مفيدة: وتحول إلى العنوان



هيكلية الموقع:

يتضمن موقع مجلس الأمة الأبواب التالية:

خريطة الموقع: تعرض محتويات الموقع

الأحداث: ويتوسط صفحة الموقع وينقل أهم الأحداث الخاصة بمجلس الأمة فيما يخص الأشغال التشريعية ونشاط الرئيس والنشاط السياسي والبرلماني

التقديم: ويأتي على يمين الموقع ويحولنا إلى الصفحات التالية: نبذة تاريخية ودور مجلس الأمة وأجهزته وهيئاته وأعضائه والتنظيم الإداري وزيارة للمقر

الأشغال التشريعية: ودائما على يمين

مواصفات

الدقة التفوق التقني

الحياد السياسي الصدق

الصراحة

الالمام الكامل لعالم البرلمان

اللباقة الوضوح

الصمت عند الضرورة

اليقظة

عدم التمييز

الالتزام

التفاعل

التفوق المهني

الدعابة

نقاط بلا عنوان

- اختيار شارة للبرلمان تميزها عن باقي المؤسسات الأخرى
- دراسة أوجه الضعف والقوة في الاتصال المؤسسي في البرلمان
- إعادة تنظيم الهيئة المكلفة بالاتصال في البرلمان ضمن الهيكل التنظيمي وإعطائها الصلاحيات اللازمة لتلعب دورها على أكمل وجه
- تعزيز الهيئة بالأخصائيين وذوي الخبرة
- رسم استراتيجية اتصالية محكمة الأهداف والوسائل والتقنيات تتماشى وخصوصية البرلمان وتسمح بتدارك أوجه الضعف وتعزيز أوجه القوة
- تحديد خطة عمل متوافقة مع الاستراتيجية الاتصالية
- تحسين التواصل داخل وخارج البرلمان
- تعزيز تدفق المعلومات داخل وخارج البرلمان
- عدم تهميش المكلف بالاتصال وإشراكه في صنع القرارات
- بناء جسر تواصل بين البرلمان ومراكز الأبحاث والجامعات..
- تنظيم دورات تدريبية للصحفيين والبرلمانيين على حد سواء فيما يتعلق بالبرلمان والاتصال البرلماني
- مواكبة البرلمان للعصر التكنولوجي وتبني وسائل التواصل الاجتماعي
- الاستفادة قدر المستطاع من التجارب الاتصالية البرلمانية الناجحة
- مد جسور التواصل مع البرلمان مباشرة دون وسيط
- تطوير موقع البرلمان على الانترنت وجعله مرجعا للمواطن في كل ما يخص الأشغال التشريعية والرقابية والفكرية..
- توفير أكبر قدر ممكن من الوثائق البرلمانية على الموقع

الاتصال المؤسسي . والعوائق التي (تجز) المعلومات !



والتشريعي، باستثناء مجال الدفاع الوطني المحكوم بالسر الأمني، هو تحسين الوضع وإعطاء المعلومة في الوقت المناسب.

واستدل بخبرته في المجال بحكم تجربته كرئيس دائرة ووال وزير عندما قال أعرف أن المشكل داخل المؤسسات... فإذا كان المسؤول الأول عنها جامدا ولا يعطي المعلومة، فإن الأمور لن تسير على ما يرام.

ودعا المسؤولين إلى فسح مجال المبادرة أمام المكلفين بالاتصال الذين وصفهم بهزمة الوصل بين المؤسسة والصحفي، ملحا على أنه لا يوجد أي شيء يدعو للخوف من نشر المعلومات وقول الحقيقة، معتبرا أنه طالما ليس لدى المسؤولين ما يخفوه إذا لا مبررا من رفض تقديم المعلومة.

داعيا كل المسؤولين، في هذا الإطار، بالعمل بشفافية وأن يعطوا أهمية للاتصال الجوّاري، مشددا على أهمية تزويد الصحفي بالمعلومة التي ينقلها إلى المواطن.

فعدم تحسين العملية الاتصالية وتزويد الاعلاميين بالمعلومات وبالحقائق سيؤدي، حسب ذات المتدخل، إلى انتشار الشائعات التي تمثل خطرا على المجتمع، فضلا عن فقدان المصداقية، والثقة بين الحاكم والمحكوم.

واعترف، في سياق نفسه، أن المواطن أصبح اليوم لا يصدق الخبر الرسمي ويصدق الاشاعات، وذلك راجع، حسب الوزير الأول لنقص المصداقية.

حول الاتصال المؤسسي والخدمة العمومية، وعرض الدكتور شريف بن محرز حول استعمال تكنولوجيات الإعلام والاتصال والإدارة الالكترونية ليختتم الملتقى بتقديم موضوع تدفق إعلام المؤسسات الحكومية تجاه وسائل الإعلام للسيد إسماعيل أولبصير.

حفل الافتتاح تميز بكلمة للسيد الوزير الأول عبد المالك سلال بحضور وزير الاتصال السيد محمد سعيد الذي أقر بأن الاتصال بحاجة إلى تنظيم لانطلاقة جديدة، كما أعرب عن أمنيته في أن يكون هذا الملتقى فرصة لاستدراك النقائص في مجال الاتصال، وخلق الثقة بين المجتمع ومؤسساته.

ودعا السيد عبد المالك سلال كل المسؤولين للعمل بكل شفافية وجوارية، حيث قال أن العلاقة بين الحاكم والمحكوم يجب أن تكون مبنية على الثقة.

اعترف الوزير الأول، السيد عبد المالك سلال، بوجود إشكال وخلل في العملية الاتصالية على مستوى المؤسسات والهيئات في مختلف المستويات. وقال إنه حان الوقت لأخذ زمام الأمور، داعيا مسؤولي المؤسسات إلى فتح الأبواب أمام الصحفيين وتمكينهم من المعلومات.

فقد صرح الوزير الأول، في ذات السياق، وبوضوح أن المشكل ليس في الصحفي ولكن في من يزوده بالمعلومات، مضيفا أن دور المؤسسات سواء على المستوى التنفيذي

انطلقت، يوم الأحد 9 جوان 2013، بإقامة الميثاق، أشغال الملتقى الوطني للاتصال المؤسسي المنظم من قبل وزارة الاتصال، بحضور عدد من المشاركين والمدعوين. وقد عرف اليوم الأول من الملتقى تقديم محاضرات تطرقت إلى جوانب متعددة من العملية الاتصالية من طرف أساتذة وخبراء في الميدان، حيث عرض أحسن جاب الله «أهم مراحل تطور الاتصال المؤسسي في الجزائر»، وتطرق بدر الدين ميلي إلى «اتصال الدولة والاتصال السياسي» وتحدث فؤاد بن حالة عن «الاتصال المؤسسي في حالة الأزمات»، فيما قدم السيد بيار قبليار، خبير بلجيكي تجربة نموذجية بين المؤسسات والمواطن، ليعرض ممثل قيادة الدرك الوطني مخطط الاتصال لهيئته.

وحول موضوع «الاتصال الحكومي ووسائل الإعلام: عرض حال حول المواقع والبوابات الالكترونية» فضلت الدكتورة وهيبة حمزاوي الحديث فيه، بينما قدم الدكتور فني عاشور عرضا حول «الاتصال المؤسسي: تنظيم ووظيفة ودور المكلفين بالاتصال»، ليتبعه عرض ممثل المديرية العامة للأمن الوطني حول عمل وتنظيم خلية الاتصال التابعة لمديريته. ليقدّم السيد معزوزي رزقي مداخلة عن «نظام المعلومات الداخلي ووظيفة الاتصال»، كما قدم الدكتور رضا نجار خبير تونسي التجربة التونسية حول الاتصال المؤسسي ووسائل الإعلام.

وعرض الدكتور فؤاد بن حالة موضوع الاتصال المؤسسي في حالة أزمة، ليليه عرض الدكتور جمال بوعجيمي حول الاتصال المؤسسي والإعلام الجوّاري ثم عرض السيد رضا مزراوي

اعطائه الأهمية التي يستحقه وتكليفه للإطارات مهمة تفتقد للوسائل الضرورية اللازمة. دون تخطيط واستراتيجية ولا نظرة عامة، يظل الاتصال المؤسسي يعمل بطريقة عشوائية، تجعل من منتوجه واحصائياته الغير المحينة، لا تجد لها طريق نحو الهدف الذي وجهت له الرسالة.

ومن أجل كل ما سبق عرضه، طالب الدكتور ميلي بأن تعود الأمور إلى نصابها وأن ينشأ توازن بين الاتصال المؤسسي للخدمة العمومية والاتصال الحكومي والاعلام السياسي، واتصال وسائل الإعلام.

كما ناد ذات المحاضر إلى ضرورة تحديد نظام إعلامي فعّال على مستوى المؤسسات العمومية وتعزيز مهمة الإتصال وضرورة تزويده بالموارد البشرية ذات الكفاءة ومتفتحة على العالم واهتمامات الشعب وإيجاد الحلول المناسبة للعراقيل التي تعيق تطوير الاتصال المؤسسي.



أما في عرضه للتجربة البلجيكية، تطرق السيد بيير قبلبار إلى أهمية معرفة المرسل لحاجيات المستقبل، وأن يعمل على جلب انتباهه طيلة الوقت حتى لا يفقد الصلة به. وقال إنه من الضروري النظر إلى المتلقي كشخص بالغ لأنه في حال التعامل معه كقاصر، فإن العملية الاتصالية ستفشل. وفي هذا السياق، طالب المؤسسات ومختلف الهيئات بعدم التخوف من التعامل مع الصحفيين، قائلاً أن الصحفيون أشخاص عاديون يجب امتلاك الجرأة لنسج علاقات معهم، فهم محتاجون إلى أشياء ملموسة ينقلونها للقارئ وليس أفكار نظرية. واعتبر أن شعبية أي شخصية تتوقف على مدى إدراكها لطريقة الاتصال الصحيحة مع الصحفيين وكسب ثقتهم.

من جهته، أكد الدكتور فؤاد بن حلة في مداخلة حول الاتصال المؤسسي في حالة الأزمة أن المؤسسات لا بد أن تخلق خليات أزمة من أجل تسيير أي ظرف متأزم يحدث داخل الوطن.

والأمنية... الخ يتواصلون مع المواطنين لإمدادهم بالمعلومات الضرورية.

هذا الاخضاع، يقوم على مبدأ احاطة عمل الدولة بأكثر قرب وشفافية لدى المواطن، الذي يتمكن من أكبر قدر ممكن من المعلومات، في الوقت المناسب وبشكل دائم، حول تسيير الشأن العام.

واضاف ذات المتحدث، أن مضمون هذا الاتصال تقوم على وضعه هيئات مختصة وتبثه عبر قنوات عمومية، تابعة للدولة كوكالة الأنباء والتلفزيون، والراديو، والصحافة والاعلام الالكتروني... الخ ويلجأ في بته إلى ناطق رسمي عن المؤسسة أو من خلال لقاء صحفي... الخ وفقاً لاختيار كل مؤسسة.

غير أن الشكل الكلاسيكي للاتصال المؤسسي، هذا، ووفقاً لذات الأستاذ، قد ولى خاصة مع الثورة المعلوماتية والتكنولوجية التي يشهدها عصرنا الحديث والتي تبنتها العديد من الدول المتقدمة. فلم يبقى الاتصال المؤسسي على حياده ويتبع طقوس معينة، بل أضحي الاتصال المؤسسي، اليوم، ذو أشكال متعددة، متصل وفي دفاع عن سياسات لا تحصى بالاجماع.. فالالاتصال المؤسسي أصبح يستمد تقنياته وأسلوبه من طرق الاشهار والترويج والتسويق.

وقال الأستاذ في العلوم السياسية أن الاتصال المؤسسي هو اتصال مؤسسات الدولة التي تتواصل مع المواطن حول مواضيع ذات اهتمام عام. وهذا الشكل من الاتصال يأخذ الطابع الحيادي يصدر عن مصادر واضحة ولها صلاحيات القيام بذلك.

وفي ذات السياق، أكد الدكتور بدر الدين ميلي أن حرب الخليج وأفغانستان حولتا اتصال الدولة إلى اتصال سياسي استراتيجي، موجه وفقاً قنوات جديدة. ومع ما يقال عنه الربيع العربي التحول كان أوضح، فالاتصال الدولة يظهر وكأنه منتج دوائر أو جهات متكونة من سياسيين وأساتذة جامعيين وأخصائي التكنولوجيا الحديثة وجهات أمنية مختصة في التضييق الاعلامي من خلال الشبكات الاجتماعية. مما أفقد، حسب ذات المحاضر، الاتصال مبدأ الحقيقة والشفافية التي كانت تطالب بهما في السابق، باسم واجب الاعلام وفق احترام الأخلاقيات المهنية.

أما عن التجربة الجزائرية، فيقر الأستاذ في العلوم السياسية، على أن الاتصال المؤسسي يعيش اليوم أزمة توجيه وتأطير المضمون، وتكيف مع وسائل تجلعه في وضعية مريحة.

فطالما عان الاتصال المؤسسي في بلادنا، حسب الدكتور ميلي، من التهميش من حيث



من جانبه، عرض الأستاذ في العلوم السياسية، بدر الدين ميلي، في مداخلة بعنوان «اتصال الدولة والاتصال السياسي» إلى مفهوم الاتصال المؤسسي الأكاديمي وفق وجهة نظر مختص التسويق، والذي يعني كل جهد تبذله المؤسسة من أجل الحديث عن نفسها، أهدافها، مبادئها، وشرعيتها، ومشاريعها واستراتيجيتها، بالملخص المفيد، كل ما يمثلها ويقدرها.

وقال الأستاذ في العلوم السياسية أن الاتصال المؤسسي هو اتصال مؤسسات الدولة التي تتواصل مع المواطن حول مواضيع ذات اهتمام عام. وهذا الشكل من الاتصال يأخذ الطابع الحيادي يصدر عن مصادر واضحة ولها صلاحيات القيام بذلك.

في الأصل يخضع الاتصال المؤسسي، حسب ذات المحاضر، إلى مبدأ الخدمة العامة التي تجعل الفاعلين الأساسيين في الدول مثل الحكومة والبرلمان والجهات القضائية



واعتبر الخبير الاعلامي، أن هناك ست مراحل شكلت التطور التاريخي للاتصال المؤسسي في الجزائر، أولها من 1962 إلى 1965 والتي كان فيها الاتصال المؤسسي في خدمة السياسة كليا، ثم مرحلة 1965 إلى 1969 التي كان فيها الاتصال المؤسسي في خدمة التصحيح الثوري، ومرحلة 1970 إلى 1979 أين كان في خدمة التنمية الاقتصادية والثورات الثلاث الزراعية والصناعية والثقافية.

وأضاف، ذات المحاضر، كمرحلة رابعة، مرحلة 1980 إلى 1989 التي سخر خلالها الاتصال المؤسسي في خدمة الدولة، قبل الوصول إلى مرحلة 1990 إلى 1999 التي عاش فيها الاتصال المؤسسي على وقع العشرية الحمراء.



ليصل الدكتور جاب الله للمرحلة الحالية من 2000 إلى 2013، أين كان الاتصال المؤسسي في خدمة النمو مع عودة الاستقرار، وتعاضد القدرات المالية للدولة، وإن وصفه ذات المتحدث بالاتصال الهجومي الغير منظم.



محمد السعيد، بفشل الاتصال المؤسسي في العديد من القطاعات الوزارية، باعتبار أن هذا النظام لا يزال متعثراً ويحتاج إلى دفعه نحو الاتجاه الصحيح.

وأكد السيد محمد السعيد أن القطاع يحتاج إلى تنظيم أكثر للتكيف مع هذا السلاح الفعّال في مخاطبة الرأي العام، منوهاً بأن هناك مؤسسات قطعت أشواطاً كبيرة في هذا المجال، إلا أن البعض منها لم تواكب التطور في الاتصال المؤسسي.

وأضاف وزير الاتصال، خلال كلمته بمناسبة افتتاح أشغال الملتقى الوطني حول الاتصال المؤسسي الاتصال، أن المختصون في هذا الملتقى سيخلصون في ختامه إلى الخروج باستراتيجية وطنية تهتم بالعملية الاتصالية في المجتمع من أجل تعزيز جسور الثقة بين المجتمع ومؤسساته.

من جانبهم، أكد المشاركون في هذا الملتقى على أهمية الاتصال بصفة عامة والاتصال المؤسسي، باعتباره يتطرق إلى مواضيع حساسة ومن حق المواطن أن يصل إلى المعلومة الحقيقية.

ودعا المشاركون مؤسسات الدولة الى التعامل مع مختلف القضايا والملفات الحساسة التي تهم المواطن بالدرجة الأولى بطريقة شفافة، حيث أكد الدكتور أحسن جاب الله بلقاسم، أستاذ مشارك بالمدرسة العليا للصحافة ببن عكنون، أن النظام الإعلامي والإتصالي مرتبط دائماً بالنظام السياسي، والنظام الاتصالي في الجزائر من الصعب أن يتحرر.

وان اعترف الدكتور جاب الله، في ذات السياق، بالنية الحسنة لبعض الحكام من ناحية الاستراتيجية في هذا المجال، غير أنهم، في نهاية المطاف، عاجزون عن تحقيقها في الميدان.

كما اعترف بوجود أخطاء طالب بضرورة إصلاحها، عبر إبلاغ الصحافة بكل ما تقوم به الحكومة من إنجازات ونشاطات يومية.

قال السيد سلال أن هناك أشياء كثيرة تنجز يومياً في الجزائر، وذلك باعتراف حتى الدول الأجنبية التي تشهد على التطورات الحاصلة في البلاد، غير أن المواطن يظل يشكك في ذلك، نظراً لأن الإعلام لا يزوده دائماً بالحقيقة وبالمعلومة الدقيقة، لخوف المسؤول من إعطائها.

كما أكد الوزير الأول، اقتناعه بأن الحل الوحيد لكسب ثقة المواطن هو تبليغه بكل ما يحدث.

فقد شبه سلال المؤسسة التي لا تتكلم حين يجب الكلام بالبيكماء، والمؤسسة التي لا ترى ضرورة الاتصال عندما تكون هناك ضرورة بالعمياء، والمؤسسة التي تنقصها القدرة على الاستماع الجوّاري بالصم.

ومن جانب آخر، سجل الوزير الأول أن معظم مؤسسات الدولة ليست متماسكية بعد والتطورات التي عرفها المجتمع في المجال الاتصالي، واعتبر أنه من غير المعقول أن تبقى بعيدة عن العالم الافتراضي والشبكات الاجتماعية التي أصبحت الفضاء الذي يحتضن أكبر قدر من المعلومات والاشاعات. وطالبها بإيلاء أهمية قصوى لهذا الفضاء والتواصل معه.

ففي هذا الصدد، أوضح الوزير الأول أن هذه الوسائط الجديدة أصبحت اليوم مصدر لكل المعلومات المتداولة.

وبالمقابل، اعترف بوجود تحسن في الأداء الاتصالي لبعض أجهزة الأمن التي كانت منغلقة منذ سنوات وهي اليوم تنشر الكثير من المعلومات.. مستطرداً بطلب منهم مد الصحفيين بمعلومات أكثر.

من جهته اعترف وزير الاتصال السابق السيد



أما الأستاذة وهيبه حمزاوي فقد قدمت قراءة نقدية للمواقع الإلكترونية الحكومية في الجزائر خلال عرضها لمحاضرة عنوانها "الاتصال الحكومي ووسائل الإعلام متعددة الوسائط: المواقع والبوابات الإلكترونية".

واستعرضت في هذه القراءة مميزات أهم المواقع الحكومية على شبكة الانترنت كرئاسة الجمهورية ورئاسة الحكومة ووزارة الداخلية، كما قدمت مقارنات بينها وبين بوابات مماثلة في دول أخرى كالمغرب وفرنسا.

ومن خلال هذا العرض، أظهرت النقص الكبير المسجل في هذه المواقع شكلا ومضمونا، مشيرة إلى محدودية المعلومات التي تتوفر عليها وعدم تحديثها المنتظم، إذ ترجع آخر الأحداث والنشاطات المنشورة في بعضها إلى عدة شهور، وبعضها الآخر إلى السنة الماضية. كما سجلت غياب فضاءات للتفاعل مع متصفح الموقع، وإن وجدت فهي غير فعالة، كالإكتفاء بوضع بريد إلكتروني للتواصل، وكذا غياب الربط بالشبكات الاجتماعية كالفيسبوك والتويتر واليوتيوب.

وكمثال، أشارت إلى عدم نشر خطاب الوزير الأول، عبد المالك سلال، الذي ألقاه في افتتاح الملتقى في موقع رئاسة الحكومة رغم مرور يوم عن هذا الحدث.

وعكسها، فإن المواقع المماثلة في المغرب وفرنسا، على سبيل المثال، تتميز بثراء مضمونها وحدائث الأخبار وتنوعها بين المكتوبة والمصورة، فضلا عن توفير فضاءات تواصل مختلفة، كصفحات في الفيسبوك خاصة بالمسؤولين، بل وحتى أرقام هواتف تسمح بالاتصال بهم.

وخلصت ذات المحاضرة إلى التأكيد على أن وجود هذه المواقع لا بد أن يستغل بأفضل طريقة، مع أخذ التطورات التكنولوجية في هذا الميدان بعين الاعتبار، وتحديث الأخبار في حينها، وتقديم أقصى قدر من المعلومات المفيدة وليس الاكتفاء بوضع بطاقات تقنية عن الهيئة.

أما الدكتور رضا نجار، الخبير التونسي في الاتصال فقد تحدث عن تجربة بلاده، مركزا على

أهمية إعادة بناء مصداقية العملية الاتصالية، وكذا الثقة بين المكلف بالاتصال والصحفي، ملاحظا أن كل طرف يرجع مسؤولية وقوع أي خلل للآخر. وقال إن الخطرين اللذين يمكن أن تواجههما أية مؤسسة أو هيئة في مجال الاتصال هما الإعلام المكثف ونقص الإعلام.

وأوضح أن المؤسسات الخاصة في أغلب الأحيان تقوم بالاتصال الجيد، لكنها تركز فقط على إيجابياتها وعلى تحسين صورتها لتغطي مساوئها، فيما يلاحظ أن المؤسسات العمومية تنقصها الشفافية في عملياتها الاتصالية، وهو راجع لتهميش المكلفين بالاتصال أو لعدم كفاءتهم.

ولذا فإن فترة الأزمات، كما أضاف، تشهد شحا في المعلومات وصمتا من قبل هذه المؤسسات، وهو ما يترك المجال واسعا للشائعات لاسيما عبر الشبكات الاجتماعية.

وانتقد المتحدث الفوضى التي يشهدها قطاع الإعلام حاليا بتونس والذي عرف انفجارا كميًا وهو ما خلق، يضيف المتحدث، فوضى اعتبرها رغم ذلك أفضل من النظام الرقابي السابق، لكنه شدد على أهمية تنظيم القطاع.



من جانبه، اعترف الأستاذ جمال بوعجيمي في مداخلة بعنوان "الاتصال المؤسسي والإعلام الجوّاري" بوجود خلل في الاتصال بالجزائر، وإلا لما كنا هنا لنناقش هذا الموضوع، كما قال، مشددا على ضرورة الخروج من دائرة السري التي يتعامل بها الكثير من المسؤولين الذين عليهم التواصل وإعطاء المعلومة، وإلا ستقوم بذلك أطراف أخرى، ويترك المجال لخطر نشر معلومات خاطئة أو مضللة.

وبالنسبة للإعلام الجوّاري، أشار الدكتور بوعجيمي إلى أنه حاليا يعاني بسبب الكم الهائل من المعلومات المنشورة، مطالبا بتفعيل هذا النوع من الاتصال عبر وسائل الاعلام الجهوية والمحلية. كما ألقى على أهمية الاستماع للناس مسجلا نقصا كبيرا في هذا المجال.

هذا النقص وراء حدوث الكثير من الأزمات، كما أكد الأستاذ رضا مزوي في مداخلة "الاتصال

المؤسسي والخدمة العمومية" الذي استدل بإحصاء أكثر من 192 ألف إضراب واحتجاج في الجزائر خلال السنوات الأخيرة، متسائلا أين الاتصال المؤسسي الذي يعمل على معالجة مثل هذه الأوضاع؟ وأشار إلى انعدام رجح الصدق الذي يؤدي إلى انتشار هذه الحركات الاحتجاجية التي تكبد الاقتصاد الوطني خسائر كبيرة.

بعد تقديم المحاضرات صباحات توزع المشاركون، خلال الفترة المسائية، على الورشات الخمس التي تعمل على تحضير توصيات الملتقى.

فكانت الورشة الأولى التي يرأسها السيد معزوز رزيقي، موضوعها "وظيفة الاتصال وتجاوب وسائل الإعلام والرأي العام: التوثيق والاستشراف المجتمعي".

أما الورشة الثانية فتناولت موضوع "أشكال اتصال المؤسسات، (المراسلة، النشرية، الندوة الصحفية، والمواقع الإلكترونية...)" وكانت تحت رئاسة الدكتور شريف بن محرز.

في حين تناولت الورشة الثالثة موضوع "تمويل الاتصال المؤسسي (الميزانية، الصناديق الخاصة، تمويل...)" برئاسة السيد بدر الدين ميلي.

وتحت رئاسة السيد اسماعيل أولبصير، عالجت الورشة الرابعة، موضوع "خلايا الاتصال والمكلفون بالاتصال في المؤسسات العمومية (الوزارات والمؤسسات الاستراتيجية) : التنظيم وتنسيق الأعمال والتبادل والقانون الأساسي".

وأخيرا، اهتمت الورشة الخامسة التي ترأسها السيد فؤاد بن حلة، موضوع "الاتصال المؤسسي، التنظيم خلال الأزمة: التنسيق ما بين القطاعات".

في كلمة اختتاميه أكد السيد محمد السعيد، وزير الاتصال، على ضرورة اتباع استراتيجية على المدى الطويل لتغيير الذهنيات والأفكار، مذكرا أن هذا الملتقى لم يكن صدفة، بل كان مبرمجا لتحسين وضعية الاتصال المؤسسي لاكتساب المصداقية لذا فمجملة التوصيات، كما قال، ستدرج في خطة عمل تقدم للحكومة، وهي خطة تعرض اقتراحات حلول للنهوض بقطاع اتصال المؤسسات وأجال التطبيق وصولا لما ينتظره المواطن وما يطالب به من تكفل وعناية، وفي هذا الصدد، ألقى وزير الاتصال على ضرورة تنوير الرأي العام بصفة واضحة، مفهومة وشفافة من طرف المهنيين.

واختتمت أشغال الملتقى الوطني حول الاتصال المؤسسي بتبني مجموعة من التوصيات المتعلقة بوظيفة الاتصال وطرق تطويرها للربط بين المؤسسات والمجتمع.

طموح إدارة المجلس

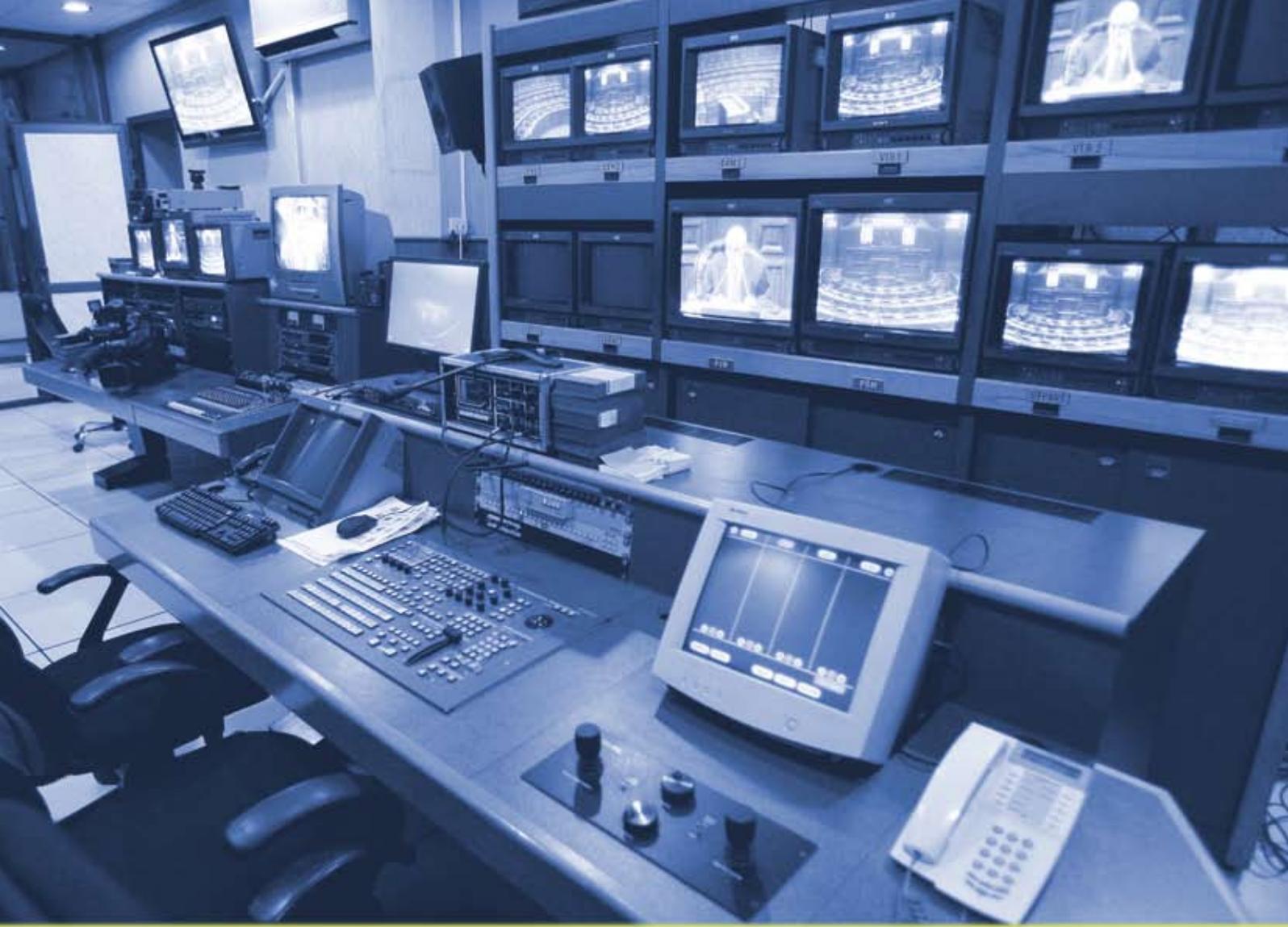
هذه اللوحة عن الوسائل والأدوات التي يعتمد عليها مجلس الأمة في إطار الاتصال المؤسسي.. تبرز مدى الجهد المنتظر لتحقيق اتصال معاصر وجذاب.

فالعديد من الأمور يجب تداركها، وتحسينها وتحسينها.. هذا ما تصبو إليه إدارة مجلس الأمة لتحسين التواصل مع المواطن وبناء وتقوية الثقة والمصداقية.

صحيح أن حلول الأزمة التي تعيشها صورة معظم برلمانات العالم تتطلب إعادة النظر في الكثير من المفاهيم المتعلقة بالبرلمان وفكرة التمثيل التي شهدت خاصة في عصرنا الحالي تحولا جذريا نتيجة للتغيرات الاجتماعية المذهلة والعميقة التي أحدثتها تكنولوجيات المعلومات.. ومع ذلك، تبقى هذه التحولات المطلوبة أبعد من قدرات البرلمان وإدارته على الأقل في الوقت الراهن.

لكن ما يمكن للبرلمان أن يعمل من أجله هو اتصال مؤسسي فعال.. وتوفير بالامكانيات اللازمة لذلك..

تجربة مجلس الأمة في هذا المجال الاتصال المؤسسي.. تجربة كغيرها من تجارب مؤسساتنا لها ما يميزها ولها نقائصها.. ولكنها تتكىء على رصيد من المبادرات التي رعاها رئيس مجلس الأمة.. وتابعها باستمرار بالتقييم والتوجيه.



فعل يحقق أقصى درجات استثمار إمكانيات
الإلقاء والتلقي باستخدام الوسائل والوسائط
التي تناسب الحال في بعده الزماني والمكاني..
ذلك هو جزء في عملية متشابكة
هي الاتصال المؤسساتي.

